

## الباب الأول الوضع الاقتصادي العالمي والتطورات الاقتصادية المحلية

### أولاً : الوضع الاقتصادي العالمي

أظهرت معدلات النمو الاقتصادي العالمي تحسناً طفيفاً ، حيث وصل المعدل الإجمالي هذا العام إلى ٣% مقابل معدل نمو أقل بواقع ٢,٣% في العام السابق ٢٠٠١ . وفي البلدان الصناعية لم يزد معدل نمو الانتاج الصناعي الذي تزامن مع انخفاض في معدل نمو التجاره الدولية . أما سوق العمالة فقد بقي مرناً بالرغم من أن المؤشرات المستقبلية تدل على وجود ضعف . وبينما بدأ الاستثمار الثابت في الارتفاع على مستوى العالم ، إلا أنه لم يرق إلى المستوى المطلوب للاحتفاظ بالانتعاش طالما أن نمو الاستهلاك إتجه إلى الهبوط وهو المساعد الرئيسي للطلب الفعال ، والمحرك لاجداث تغيير في الدورة الاقتصادية .

وبخصوص الأسواق المالية العالمية ، فالأسواق المالية الناضجة للدول الصناعية تحسن أدائها إلا أنها أصبحت ذات حساسية عالية إزاء العلاقات الاقتصادية الدولية والظروف الجيوسياسية ، فسوق الأسهم ظل ضعيفاً عاكساً بذلك حدة المخاطر وعدم اليقين ، وسوق السندات بقيت تحت وطأة التوقعات في ظل ظروف الانتعاش المتباطئ ، أما سوق الصرف الأجنبي فقد هبط سعر صرف الدولار الأمريكي مرة أخرى في ديسمبر ٢٠٠٢ عاكساً بذلك الظروف الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى استمرار اعتمادها على تدفقات الرأسمال الاجنبي إليها .

أما الاسواق المالية الناشئة للبلدان النامية فيبدو بأن الظروف المالية قد تحسنت في بعض منها كالبرازيل وتركيا عاكسة بذلك بعض التحسن في الظروف الموضوعية التي تؤدي إلى الاقلال من المخاطر خاصة بعد اجراء الانتخابات البرلمانية فيها .

وفي عام ٢٠٠٢ إرتفع صافي تدفقات رأس المال في جميع انحاء المعمورة باستثناء النصف الغربي من الكرة الارضية التي هبط معدلها بشكل حاد ، ومع هذا فتبقى التدفقات الصافية لرأس المال معتدلة ، إذا ما تم احتسابه حسب المعايير التاريخية أو الزمنية . أما هوامش الاسواق الناشئة فقد هبطت بشكل واضح منذ شهر اكتوبر ، غير أن هذا الهبوط لم يكن في جميع الاسواق الناشئة . فبينما نرى بأن الاسواق المالية الناشئة في أوروبا الشرقية وروسيا والمكسيك قد هبطت هذه الهوامش فيها بحدة ، نجد بالمقابل الهوامش عالية لدى الأسواق المالية الناشئة في كل من امريكا الجنوبية وتركيا . ومن جهة أخرى نجد نفس التشابه في تحليل الاسواق الاولى .

وبخصوص اسواق السلع فقد تأثرت تلك الاسواق بشكل كبير بالمناخ الجيوسياسي الغير مستقر وبتوقعات الحرب في العراق ويأتي هذا مترامناً مع الازمة السياسية التي حدثت في فنزويلا . ولهذا نرى أسعار البترول متذبذبة ومتقلبة منذ نهاية العام بين الهبوط والصعود الا أنها ارتفعت بشكل كبير اواخر العام ٢٠٠١ نتيجة للأسباب التي ذكرناها آنفاً ، وحدث هذا الارتفاع بالرغم من قرار الأوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول) بزيادة الانتاج كمحاولة منها لايجاد سعر مستقر لهذه المادة الحيوية لكل من المنتجين والمستهلكين على السواء .

أما أسعار المواد السلعية الغير نفطية فقد زادت في عام ٢٠٠٢ وخصوصاً أسعار المواد الغذائية والمشروبات ، وكذلك المواد الأولية الزراعية ،

وقد يكون السبب في ارتفاع أسعارها الظروف المناخية الغير ملائمة في كل من امريكا الشمالية واورشاليا والبرازيل وافريقيا .

بعد عرضنا لأهم الأسواق العالمية نستعرض أهم المناطق الاقتصادية العالمية :

#### أ- البلدان المتقدمة

تتكون هذه البلدان أساسا من دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا واليابان ودول شرق آسيا الصناعية . فإقتصاديات الدول المتقدمة اجمالا تظهر ارتفاعا في معدلات النمو والبطالة وانخفاضا في معدل التضخم : فمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في هذه الاقصادات زاد من ٩,٠% عام ٢٠٠١ إلى ١,٨% عام ٢٠٠٢ ، وزاد معدل البطالة بحوالي نصف نقطة مئوية فقد كان هذا المعدل عام ٢٠٠١ مايقرب من ٥,٩% عام ٢٠٠١ مقابل ٦,٤% عام ٢٠٠٢ . أما أسعار المستهلك فقد انخفضت من ٢,٢% عام ٢٠٠١ إلى ١,٥% عام ٢٠٠٢ .

وتتباين معدلات النمو بين هذه البلدان ، فبينما يزداد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية من ٣,٠% عام ٢٠٠١ إلى ٢,٤% عام ٢٠٠٢ يهبط هذا المعدل في منطقة اليورو من ١,٤% عام ٢٠٠١ إلى ٠,٨% عام ٢٠٠٢ . وبينما نجد معدل النمو في كل من المملكة المتحدة واليابان في هبوط طفيف مقارنة بالعام السابق ٢٠٠١ ، نجد بالمقابل معدلات النمو في كل من كندا وكوريا الجنوبية وأستراليا في ارتفاع .

وبخصوص معدلات التضخم في الدول المتقدمة نلاحظ انحسارا طفيفا في معدل زيادة اسعار المستهلك من ٢,٢% عام ٢٠٠١ إلى ١,٥% هذا العام ٢٠٠٢ . الا أن بلدان أخرى زاد معدل التضخم فيها بشكل طفيف كفرنسا وإسبانيا .

أما معدل البطالة في الدول المتقدمة فقد زاد في معظم الدول الصناعية من ٥,٩% عام ٢٠٠١ إلى ٦,٤% عام ٢٠٠٢ باستثناء ثلاث دول هي إيطاليا ، اليونان وأستراليا . حيث هبط هذا المعدل بشكل طفيف .

وبخصوص موقف الحساب الجاري لموازن مدفوعات الاقصادات المتقدمة الرئيسية بالنسبة الى ناتجها المحلي الاجمالي (G D P) فهذا المؤشر يدل على وجود عجز في معظم هذه الدول . فمعدل العجز في الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي قدر في عام ٢٠٠١ بـ ١,٤% مقابل عجز أكبر قليلا هذا العام ٢٠٠٢ بمقدار ١,٦% . الا أن هذا المعدل تحسن في منطقة اليورو بصورة ملحوظة من ٢% عام ٢٠٠١ إلى ٠,٩% عام ٢٠٠٢ وتحسن أيضا في الدول الصناعية الجديدة لمنطقة آسيا من ٥,٨% عام ٢٠٠١ إلى ٧% هذا العام ٢٠٠٢ .

#### ب- بلدان الأسواق الناشئة

تشمل هذه البلدان الدول النامية والبلدان المتحولة (دول الاتحاد السوفيتي ودول الكومكون سابقا) \* وبعض البلدان الصناعية الآسيوية مثل سنغافورة وكوريا وتايوان وبعض الدول الأخرى .

\* بلدان التحول تشمل ٢٨ دولة وتنقسم الى مجموعتين :

- ١- المجموعة الأولى وهي دول أوروبا الوسطى والشرقية : ( البانيا ، البوسنة والهرسك ، بلغاريا ، كرواتيا ، التشيك ، إستونيا ، هنغاريا ، لاتفيا ، ليتوانيا ، مقدونيا ، بولندا ، رومانيا ، صربيا والجبل الأسود ، جمهورية السلوفاك وسلوفينيا ) .
- ٢- المجموعة الثانية كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا وهي : أرمينيا ، أذربيجان ، روسيا البيضاء ، جورجيا ، كازاخستان ، قرغيزستان ، مولدافيا ، منغوليا ، روسيا ، طاجيكستان ، تركمانستان ، أوكرانيا وأوزبكستان ) .

أما بخصوص إقتصاديات الأسواق الناشئة للدول الآسيوية فقد تباينت معدلات النمو في هذه البلدان ، وزاد المعدل في بعضها كالصين بسبب تدفقات الاستثمارات الرأسمالية إليها . وقد ساعد نمو بعض الدول الآسيوية ظهور المستوى الجيد للقطاعات التكنولوجية فيها . ومن جهة أخرى فقد واجهت بعض البلدان الآسيوية الناشئة صعوبات في النمو حيث حصل بطء في تقنية المعلومات العالمية ، إلا أنه في حال استمرار هذا التباطؤ قد يؤثر على الإقتصادات الصناعية الجديدة وبلدان الآسيان الأربع :

أندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، تايلند ، وقد يزداد الوضع سوءاً بوجود عامل المرض الجديد الالتهاب الرئوي الحاد اللانمطي ( سارس ) الذي يؤثر على سير التنمية خاصة في بعض القطاعات كالنقل الجوي ، السياحة ، الفنادق والمطاعم .

أما اقتصاديات الأسواق الناشئة لدول أمريكا اللاتينية فقد ساد في معظم هذه الدول كساد عميق بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ . وبدأت بعض هذه الدول تتعافى وبعضها الآخر تعاني من بعض التقلبات كالارجنتين والبرازيل وأرجواي ، وكذلك فنزويلا التي عانت ايضاً من أزمة سياسية أثرت على إنتاجها .

وفيما يتعلق بدول الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط ، فقد استفادت عديد من دول المنطقة من ارتفاع أسعار البترول ، إلا أن الوضع في منطقة الشرق الأوسط غير مستقر وبالتالي لايشجع على الاستثمار . ولهذا نرى خروجاً معاكساً لصافي تدفقات رأس المال الخاص قدر بـ ٢٥,٣ مليار دولار هذا العام ٢٠٠٢ مقابل مبلغ أكبر في العام السابق ٢٠٠١ بحوالي ٣٨,٣ مليار دولار . وقدر صافي الاستثمار الخاص المباشر في هذا العام ٢٠٠٢ بـ ٧,٣ مليار دولار مقابل ١٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١ . أما صافي الاستثمار للمحفظة المالية للقطاع الخاص فقدرت هذا العام بمبلغ -١٤,٢ مليار دولار مقابل -٢٢ مليار دولار عام ٢٠٠١ .

وبالنسبة الى الأسواق الناشئة في دول التحول الى الرأسمالية فمعدل النمو فيها إجمالاً لا زال قوياً رغم أن التأخيرات في تنفيذ الإصلاحات في روسيا قد أضعفت إمكانات الاستثمار فيها . وفي أوروبا الوسطى والشرقية ، استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي تعززه التدفقات القوية للاستثمار الأجنبي المباشر .

### **ج - اقتصاديات الدول النامية الأكثر فقراً في العالم**

تتواجد معظم الدول الفقيرة في القارة الأفريقية والتي تشهد تراجعاً طفيفاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٦ % عام ٢٠٠١ الى ٣,٤ % عام ٢٠٠٢ . وانخفض معدل التضخم في الدول الأفريقية كما تظهره أسعار المستهلك من ١٣ % عام ٢٠٠١ الى ٩,٣ % عام ٢٠٠٢ وتعاني معظم الدول الأفريقية من تزايد عجز حسابها الجاري لميزان المدفوعات ، فنسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي كان -٠,١ % في عام ٢٠٠١ مقابل -١,٨ % عام ٢٠٠٢ . وقد تحسنت السياسات الاقتصادية الكلية والاستقرار وحدث تقدم في حل الصراعات الإقليمية وارتفعت أسعار السلع الأولية وتم الحصول على تخفيف للدين للبلدان الفقيرة ذات المديونية الثقيلة (HIPC) . ورغم أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يتوقع أن يرتفع إذا استمر الانتعاش العالمي ، فإن الآفاق المستقبلية تتعرض لصدمات غير مواتية . فرداءة الطقس - التي فاقم آثارها نقص الحكم الرشيد ووباء الإيدز - قد أدت إلى مجاعة في إفريقيا الجنوبية والقرن الأفريقي والساحل الغربي تؤثر على ٣٨ مليون شخص . كما أن الاضطرابات المستمرة في زيمبابوي والأزمة السياسية في ساحل العاج كان لها آثار خطيرة على هذه البلدين وجيرانهما .

## اقتصاديات الدول العربية

تشير الاحصائيات المتاحة لغالبية الدول العربية الي التباين الواضح في معدلات نمو الانتاج المحلي الاجمالي :

- فالدول التي يرتفع فيها معدل النمو الاجمالي خلال عام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام السابق هي : الاردن ، الجزائر ، جيبوتي والسعودية ، وكان الارتفاع في النمو ملحوظاً في كل من الاردن ٤,٩% والجزائر ٣,١% . والاجدر ملاحظة هو التحسن النسبي في النمو لدولة الامارات العربية فبالرغم من نموها السالب لهذا العام ، الا أنه قد حصل تحسن نسبي من -٩,٤% عام ٢٠٠١ الى -٠,٩% عام ٢٠٠٢ .
- أما فيما يتعلق بالدول العربية التي حافظت على نسبة النمو نلاحظ بأن لبنان تأتي في المقدمة حيث حافظت على نفس المعدل للعام الماضي بمقدار ٢% ، ثم تأتي دول عربية عديده موريتانيا والبحرين والمغرب حاولت ألا يتدهور معدلها فحافظت على نفس المعدل مع التراجع الطفيف عن مستواه في العام الماضي . وبالرغم من أن معدل النمو في السودان لعام ٢٠٠٢ كان مرتقعا مقارنة بمعدلات النمو في الاقطار العربية الاخرى الا أنه قد تراجع من ٥,٣% عام ٢٠٠١ إلى ٥,٠% عام ٢٠٠٢ .
- وهناك دول عربية أخرى انخفض معدل نموها خلال عام ٢٠٠٢ مقارنة بمستواه في العام السابق ٢٠٠١ مثل قطر حيث انخفض معدل النمو من ٧,٢% عام ٢٠٠١ إلى ٣% عام ٢٠٠٢ ، وسوريا التي هبط فيها معدل النمو من ٧,٢% عام ٢٠٠١ إلى ٢,٧% عام ٢٠٠٢ ، وكذلك عمان التي انخفض معدل النمو فيها بشكل ملحوظ من ٧,٣% عام ٢٠٠١ إلى ١,٩% هذا العام ٢٠٠٢ .

### جدول رقم (١)

معدل النمو والتضخم في البلدان العربية ، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

الدولة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي		معدل التضخم	
	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٢
الاردن	٤,٢	٤,٩	١,٨	١,٨
الامارات	-٩,٤	-٠,٩	٢,٢	٢,٨
البحرين	٤,٨	٤,١	-١,٢	-١,٠
تونس	٥,٢	١,٩	١,٩	٣,١
الجزائر	٢,١	٣,١	٤,٢	١,٤
جيبوتي	١,٩	٢,٦	١,٨	١,٥
السعودية	١,٢	٢,١	-٠,٨	-٠,٤
السودان	٥,٣	٥,٠	٤,٩	٦,٠
سوريا	٧,٢	٢,٧	٠,٥	١,٥
عمان	٧,٣	١,٩	-١,١	٧,٠
قطر	٧,٢	٣,٠	١,٤	١,٧
الكويت	-١,١	-٠,٩	١,٧	٢,٠
لبنان	٢,٠	٢,٠	-٤,٠	٢,٠
ليبيا	٠,٦	١,٧	-٨,٥	١,٩
مصر	٣,٥	٢,٠	٢,٤	٢,٥

المغرب	٦,٥	٤,٥	٠,٦	٢,٨
موريتانيا	٤,٦	٤,٢	٤,٧	٤,٠
اليمن *	٣,٩	٣,٣	١١,٩	١٢,٢

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي إبريل ٢٠٠٣ ، صندوق النقد الدولي .

\* بيانات الجهاز المركزي للإحصاء - صنعاء .

وبشكل عام فالنمو في معظم البلاد العربية يعتبر مقبولا الأمر الذي يعكس الجهود التي بذلتها الدول العربية لمنع التدهور المفرط في معدل النمو والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، وهذا يعكس التطور الايجابي والنجاح النسبي لسياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلية التي اتجهت الدول العربية إلى تطبيقها في الاعوام الاخيرة .

### ثانياً : التطورات الاقتصادية المحلية

#### خلاصة الوضع الاقتصادي في عام ٢٠٠٢

إنتم أداء الاقتصاد اليمني خلال عام ٢٠٠٢ بالتحسن النسبي على أكثر من صعيد مقارنة بالعام السابق وذلك على الرغم من استمرار حدة التأثيرات السلبية للظروف الإقليمية غير المواتية على مجمل الأوضاع الاقتصادية في دول المنطقة عموماً واليمن على وجه الخصوص . فقد تمكن الاقتصاد الوطني هذا العام من تحقيق نمو إقتصادي حقيقي بلغ معدله ٣,٣% مقابل ٣,٩% في عام ٢٠٠١ . كما حافظت مستويات الأسعار المحلية على استقرارها ، حيث بقي معدل التضخم عند مستوى ١٢% للعام الثاني على التوالي . وحافظ فائض الموازنة العامة منسوبا إلى الناتج المحلي الاجمالي هذا العام على نفس مستواه في عام ٢٠٠١ البالغ نسبته ١% . وواصل الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، بالرغم من زيادة المستوردات هذا العام ، تحقيق وفر وذلك للعام الرابع متباعاً وإن كان أقل من نظيره في عام ٢٠٠١ . وسجل رصيد الدين الخارجي زيادة طفيفة عن مستواه في نهاية العام السابق لتهدئة نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٥٢% في عام ٢٠٠١ إلى ٤٩,٧% هذا العام . وضمن هذا السياق إرتفعت الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية لتكفي تغطية مستوردات الجمهورية لمدة ١٧ شهراً ، الأمر الذي عزز الاستقرار النقدي لليمن .

وقد انعكست هذه التطورات إيجابياً على تحسن مستوى المعيشة للمواطنين ممثلاً بارتفاع متوسط دخل الفرد عام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام السابق . وبرغم ذلك ، مازالت مشاكل الفقر والبطالة تشكل تحديات رئيسية للاقتصاد الوطني .

### الانتاج

حقق الاقتصاد الوطني في عام ٢٠٠٢ تحسناً واضحاً في أدائه ، حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الثابت نمواً نسبته ٣,٣% مقابل ٣,٩% في العام السابق . وتشير التطورات القطاعية بالأسعار الثابتة إلى أن قطاع الزراعة والاسماك قد سجل نمواً نسبته ٥% مقارنة مع ٧,٧% في عام ٢٠٠١ . وارتفع النمو في قطاع التعدين من ٠,٦% في عام ٢٠٠١ إلى ١,٢% في عام ٢٠٠٢ . ونتيجة لزيادة حجم المستوردات فقد نما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ٤,٧% مقارنة مع نمو بلغ ٤,٢% في عام ٢٠٠١ بالرغم من حدوث عمليات إرهابية أثرت على

السياحة . إلى جانب ذلك أظهر قطاع الانشاءات ثباتا في معدل النمو الذي بلغ ٢,٣ % .  
وفيما يتعلق بجانب الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي ، تشير آخر التقديرات المتاحة لعام ٢٠٠٢ إلى أن تغيرات بارزة قد طرأت على معدلات نمو بنود الانفاق على الناتج مما أحدث تغيرا في أهمياتها النسبية ، حيث ارتفعت مساهمة الاستهلاك الكلي في الناتج المحلي الاجمالي إلى ٨٣,٥ % مقابل ٨١,٥ % في عام ٢٠٠١ . وانخفضت الأهمية النسبية لبند التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي من ١٦,٧ % في عام ٢٠٠١ إلى ١٥,٩ % في العام الحالي .  
وفي ضوء تحقيق بند صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج عجزاً مقداره ١١٠,٥ مليار ريال ، مقارنة مع عجز مقداره ١١٣,٦ مليار ريال في عام ٢٠٠١ ، فقد نما الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة ١١,٦ % مقابل نموه بنسبة ٥,٦ % في العام السابق . وقد أدى ارتفاع بند صافي التحويلات الجارية الأخرى من الخارج في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٥ % عن مستواه في عام ٢٠٠١ إلى تسجيل إجمالي الدخل القومي المتاح بالاسعار الجارية نموا نسبته ١١,١ % مقارنة مع ٣,٤ % في العام السابق .

وعلى صعيد التطورات السعرية ، فقد حافظ الاقتصاد الوطني على استقرار ملموس في المستوى العام للأسعار ، حيث بلغ معدل التضخم ، مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، ١٢,٢ % في عام ٢٠٠٢ مقارنة مع ١١,٩ % في عام ٢٠٠١ . أما طبقا لمؤشر مخفض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ، فقد تراجع معدل الزيادة في هذا المؤشر خلال عام ٢٠٠٢ إلى ٦,٢ % مقابل ٧,٩ % في العام السابق .  
وقد ارتفع مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة ٣,٥ % في عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٤٧٦ دولار أمريكيا .

### مالية الدولة

إنخفضت الإيرادات المحلية في عام ٢٠٠٢ بنسبة طفيفة مقدارها ٠,٤ % عن مستواها في عام ٢٠٠١ ، بحيث أصبحت تشكل ٣٢,١ % من الناتج المحلي الاجمالي . وقد جاء ذلك محصلة لتراجع إيرادات النفط والغاز بنسبة ٣,٥ % ونمو الإيرادات غير النفطية بنسبة ٧,٥ % . ويعزى تراجع إيرادات النفط والغاز لتراجع كمية حصة الحكومة من الانتاج النفطي رغم التحسن الطفيف في أسعار النفط العاملة . ويعود نمو الإيرادات غير النفطية لزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ١٦,٢ % .  
وبالمقابل بلغ إجمالي الانفاق العام في عام ٢٠٠٢ نحو ٥٨٧,٦ مليار ريال أي بزيادة مقدارها ٦٠,٥ مليار ريال عن مستواه في عام ٢٠٠١ . وقد جاء ذلك محصلة لزيادة النفقات الجارية بنحو ٧٥,١ مليار ريال من جهة ولانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار ١٤,٦ مليار ريال . وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة لزيادة معظم مكوناتها ، خاصة الأجور والمرتبات المدنية

بنسبة ٢١% والدفاع (بما في ذلك الأجور) بنسبة ٤١,١% . ويذكر أن الزيادة في هذين البندين نجمت بشكل رئيسي عن قرار زيادة رواتب العاملين والعسكريين الذي بدئ بتطبيقه في أغسطس ٢٠٠١ بالإضافة إلى زيادة رواتب المدرسين .

وفي ضوء التطورات التي شهدتها الإيرادات المحلية والنفقات العامة ، إنخفض فائض الموازنة العامة (مقاسا ببيانات التمويل المحلي والخارجي) بنحو ٢,٧ مليار ريال ليبلغ ١٧,٦ مليار ريال ، أو ما نسبته ١% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ١,٣% في عام ٢٠٠١ .

### الدين العام الداخلي والخارجي

سجل إجمالي الرصيد القائم للدين العام الداخلي في نهاية عام ٢٠٠٢ نموا نسبته ١٠,٦% عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠١ ليبلغ ١٩٦,٥ مليار ريال ، أو ما نسبته ١١,٢% من الناتج المحلي الاجمالي وهي نفس النسبة التي سجلت في العام السابق . وقد شكلت الديون المقدمة من الجهاز المصرفي مانسبته ٣٨,٧% من إجمالي الرصيد القائم بينما شكلت الديون المقدمة من المصادر غير البنكية النسبة المتبقية والبالغة ٦١,٣% .

وعند الأخذ بعين الاعتبار إجمالي ودائع الحكومة لدى البنك المركزي ، ينخفض صافي الدين العام الداخلي إلى ٤٨,٨ مليار ريال أو ما نسبته ٢,٨% من الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع ٧٤,٨ مليار ريال أو مانسبته ٤,٧% من الناتج في عام ٢٠٠١ .

أما فيما يتعلق بالرصيد القائم للدين العام الخارجي فقد ارتفع في نهاية عام ٢٠٠٢ بمقدار ٧٤,٩ مليون دولار ، أو مانسبته ١,٥% بالمقارنة مع مستواه في نهاية عام ٢٠٠١ ليبلغ ٤٩٤٤,٩ مليون دولار . وتبعاً لذلك ، إنخفضت نسبة رصيد هذا الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى ٤٩,٧% بالمقارنة مع ٥٢% في عام ٢٠٠١ . وتكمن الاسباب الرئيسية وراء إرتفاع الرصيد القائم للدين الخارجي في إرتفاع أسعار صرف عملات بعض الدائنين الرئيسيين وزيادة سحبوبات القروض وانخفاض سداد الأقساط .

### النقود والائتمان

رغم إنخفاض أسعار الفائدة على الدولار عالمياً ، فقد حافظت السياسة النقدية على أسعار الفائدة الدنيا على ودائع الريال عند ١٣% ، وهذه النسبة إيجابية وتقوم معدل التضخم . كما تمت المحافظة على نسبة الاحتياطي الإلزامي دون تغيير منذ يوليو ٢٠٠٢ عند ١٠% سواء على الريال أو الدولار . وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢ أغلقت نافذة إعادة الشراء وشهادات الإيداع أمام صناديق التقاعد والمؤسسات العامة ، وأصبحت هذه النافذة منحصرة في البنوك . وأدى ذلك إلى تحول هذه

الصناديق إلى حيازة أذون الخزانة والإيداع لدى البنك المركزي بالعملة الأجنبية .

وترتبط على جملة هذه التطورات ، سجلت السيولة المحلية خلال عام ٢٠٠٢ نمواً بلغت نسبته ١٨% لتتجاوز بذلك نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحوالي ٧,٤ نقطة مئوية .

وبالنظر إلى العوامل المؤثرة في السيولة المحلية خلال عام ٢٠٠٢ يلاحظ أن الارتفاع المتحقق في السيولة قد جاء محصلة للأثر التوسعي لصادفي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي بواقع ٣٣ نقطة مئوية وللأثر الانكماش لصادفي الأصول المحلية بواقع ١٥ نقطة مئوية . وتجدر الإشارة هنا إلى أن مساهمة صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي تعكس التحسن الملحوظ في وضع ميزان المدفوعات الذي تأتي بشكل رئيسي بفضل زيادة صادرات النفط الخام نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية .

أما بالنسبة للأثر الانكماش لصادفي الأصول المحلية ، فقد جاء محصلة للأثر الانكماش لكل من صافي العوامل الأخرى وإجمالي تمويل الموانئ العامة بواقع ٥,٤ و ٤,٢ نقطة مئوية تباعاً وللأثر التوسعي للانتماء الممنوح للقطاع الخاص بواقع ٢,٤ نقطة مئوية . ويظهر هنا جلياً أن تأثيرات مكونات صافي الأصول المحلية المتعلقة بالانتماء الممنوح للقطاع الخاص والعامة قد جاءت منسجمة إلى حد كبير مع المساعي الرامية إلى توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتقليص درجة مزاحمة القطاع العام له في الحصول على الائتمان .

أما بخصوص الاحتياطيات الذاتية للبنك المركزي من العملات الأجنبية ، فقد سجل رصيدها مع نهاية عام ٢٠٠٢ ارتفاعاً مقداره ٧٢١ مليون دولار لتصل في نهاية العام إلى ٤٢٩٠ مليون دولار أو ما يكفي لتغطية مستوردات الجمهورية لحوالي ١٧ شهراً .

### ميزان المدفوعات

سجل حجم التجارة الخارجية (صادرات + واردات) خلال عام ٢٠٠٢ ارتفاعاً بلغ ٤٢١,٩ مليون دولار أو ما نسبته ٧,١% عن مستواه في العام السابق ليصل هذا العام إلى ٦٣٨٩,٢ مليون دولار . وتبعاً لذلك ، ارتفعت نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٣,٨% في عام ٢٠٠١ إلى ٦٤,٢% هذا العام . كذلك ارتفع نصيب الفرد من التجارة الخارجية إلى ٣٢٦,٦ دولار مقابل ٣١٥,٧ دولار في العام السابق . وقد جاء الارتفاع المسجل في حجم التجارة الخارجية هذا العام نتيجة لزيادة الواردات بمقدار ٢٠٤,٦ مليون دولار أو ما نسبته ٧,٩% عن مستواها في عام ٢٠٠١ ولزيادة الصادرات البالغة ٢١٧,٣ مليون دولار أو ما نسبته ٦,٥% عن مستواها في العام السابق . وتعود زيادة الصادرات أساساً لارتفاع صادرات النفط الخام نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية .

وكمحصلة لما سبق ، سجل الفائض في الميزان التجاري عام ٢٠٠٢ ارتفاعاً عن مستواه في العام السابق بمقدار ١٢,٨ مليون دولار أو ما نسبته ١,٧% ليصل إلى ٧٧٩,٢ مليون دولار مشكلاً ما نسبته ٧,٨% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٨,٢% في عام ٢٠٠١ .



وقد أدى الارتفاع في عجز ميزاني الخدمات والدخل هذا العام الى تراجع وفر الحساب الجاري لميزان المدفوعات بمقدار ١٥١,٤ مليون دولار عن مستواه في عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٥١٩,٥ مليون دولار . وتبعاً لذلك إنخفضت نسبة هذا الوفر إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٧,٢% عام ٢٠٠١ إلى ٥,٢% هذا العام . وقد جاء تراجع وفر الحساب الجاري نتيجة لارتفاع عجز كل من ميزان الخدمات عن مستواه في عام ٢٠٠١ بمقدار ٥٥,٦ مليون دولار أو ما نسبته ٨,٢% وميزان الدخل بمقدار ٧٤,٧ مليون دولار أو مانسبته ١٠,٨% بالمقارنة مع عام ٢٠٠١ ، بالإضافة لانخفاض صافي التحويلات الجارية إلى الجمهورية بمقدار ٣٤ مليون دولار أو مانسبته ٢,٧% عن العام السابق .

أما بالنسبة لحساب رأس المال ، فقد سجل وفراً مقداره ٥٧,٢ مليون دولار ، وهو ما يقل عن وفر العام الماضي بمقدار ٣٩,٣ مليون دولار .

وإزاء جملة هذه التطورات ، ارتفع الفائض في الميزان الكلي في عام ٢٠٠٢ عن مستواه في العام السابق بمقدار ١٠٤,٥ مليون دولار أو ما نسبته ١٦% ليصل إلى ٧٥٧,٧ مليون دولار مشكلاً ما نسبته ٧,٦% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٧% في عام ٢٠٠١ .

## الباب الثاني الانتاج

### أولاً: الناتج المحلي الاجمالي

حققت اليمن عدداً من النجاحات الاقتصادية والنقدية والمالية خلال عام ٢٠٠٢ وذلك بفضل الاجراءات التي تنفذها الحكومة في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي . وأسهمت تلك النجاحات بدورها في تحسين الاداء الاقتصادي .

فقد أظهرت بيانات الحسابات القومية تسجيل الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً نسبته ٣,٣% مقارنة مع نمو نسبته ٣,٩% في عام ٢٠٠١ . وعند استبعاد حصة النفط ، يلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الحقيقي قد نما بمعدل ٣,٦% في عام ٢٠٠٢ مقابل ٤,٦% في العام السابق . ونتيجة لزيادة مخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٧,١% فقد نما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بنسبة ١٠,٦% في عام ٢٠٠٢ مقابل زيادته بنسبة ٤,٤% فقط في العام السابق .

وتشير معدلات النمو القطاعية بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠٠٢ الى أن قطاع التمويل والتأمين والعقارات قد نما بنسبة ٥,٧% مقابل ٣,٥% في عام ٢٠٠١ . وأظهرت قطاعات الزراعة والاسماك والنقل والاتصالات والتجارة والمطاعم والفنادق تحسناً في ادائها حيث نما كل منها بنسبة ( ٥,٠٤% ، ٥% ، ٤,٧% ) على التوالي في عام ٢٠٠٢ مقارنة مع نمو نسبته ( ٧,٧% ، ٤,٤% ، ٤,٢% ) على الترتيب في العام السابق . وحافظ قطاع الانشاءات على معدله الذي ظل عند ٢,٣% ، ونما قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة ١,٢% مقابل ٠,٧% في العام الماضي ، وبالنسبة لقطاعي الصناعات التحويلية والكهرباء والمياه فقد ظل نموها دون تغيير عند ٠,٧% و ٠,٩% لكل منهما على التوالي وهي ذات النسبة المحققة في عام ٢٠٠١ ، وارتفع معدل نمو منتجي الخدمات الحكومية ليصل الى ٤% في عام ٢٠٠٢ مقارنة بنسبة نمو قدرها ٣,٨٧% في عام ٢٠٠١ . وتراجع معدل نمو قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية ليصل الى ١% فقط مقابل نمو بلغ ٣,١% في عام ٢٠٠١ .

وفي ضوء تحقيق بند صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج عجزاً مقدراه ١١٠,٥ مليار ريال مقابل عجز مقداره ١١٣,٦ مليار ريال في عام ٢٠٠١ ، فقد نما الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق الجاري بنسبة ١١,٦% مقابل نمو بنسبة ٥,٦% في العام السابق .

ونتيجة لزيادة صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي في عام ٢٠٠٢ بمقدار ١٠,٦ مليار ريال أو مانسبته ٥% مقارنة بمستواه في العام الماضي فقد سجل اجمالي الدخل القومي المتاح بالاسعار الجارية نمواً نسبته ١١,١% مقابل نمو نسبته ٣,٤% في العام السابق .

وحصيلة لما سبق ذكره من تطورات ، فقد ارتفع مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة ٣,٥% في عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٤٧٦ دولاراً أمريكياً .

جدول رقم (٢)  
معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي  
باسعار السوق الجارية والثابتة ، ١٩٩٨ - ٢٠٠٢  
(نسب مئوية)

الفترة	بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة (١٩٩٠ = ١٠٠)	
	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار النفطي	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار النفطي
١٩٩٨	٤,٥٣	١٠,٤٩	١,٦٢	٦,٣٩
١٩٩٩	٣٩,٧٠	٢٠,٣٧	٣٣,٢٥	٤,٣٣
*٢٠٠٠	٢٨,٣٣	١٣,٥٠	٢١,٠٤	٤,٣٧
**٢٠٠١	٤,٣٥	١٢,٨٣	٣,٤٢	٣,٩٢
**٢٠٠٢	١٠,٥٨	١٠,٠٥	١١,١٢	٣,٢٥

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

\* فعلية أوليه

\*\* ارقام تقديرية أوليه

\*\*\* يمثل هذا المفهوم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري مضافا إليها البنود المستمدة من ميزان المدفوعات والتمثلة في صافي حوالات العاملين وصافي دخل الاستثمار وصافي التحويلات الجارية .

### ثانيا : التطورات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي

طبقاً للتقديرات المتاحة عن التطورات القطاعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة في عام ٢٠٠٢ ، فقد ارتفعت القيمة المضافة لكافة القطاعات الاقتصادية بمعدلات متفاوتة تراوحت بين ٠,٧% لقطاع الصناعات التحويلية ، ٥,٧% لقطاع الخدمات المالية والعقارية . ويتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن قطاعات الانتاج السلعي مجتمعة قد حققت نمواً بلغ ٣% في عام ٢٠٠٢ مقابل نمو نسبته ٣,٩% في عام ٢٠٠١ . وعلى الرغم من ذلك فإن أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لم تتغير كثيراً حيث ظلت عند ٥٢,٣% مقابل ٥٢,٤% في عام ٢٠٠١ ، أما قطاعات الخدمات مجتمعة فقد حققت نمواً نسبته ٣,٦% في عام ٢٠٠٢ مقارنة مع نمو نسبته ٣,٩% في العام السابق . وقد ترتب على ذلك حدوث ارتفاع طفيف في أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق من ٤٧,٦% في عام ٢٠٠١ إلى ٤٧,٧% في عام ٢٠٠٢ .

وعلى صعيد التطورات التفصيلية التي شهدتها قطاعات الانتاج السلعي فقد حافظ قطاع الزراعة والاسماك على تصدره بقية القطاعات والدفع بوتيرة النمو الحقيقي في عام ٢٠٠٢ على الرغم من تراجع نموه بمعدل ٢,٧ نقطة مئوية عن معدل نموه في العام السابق ، ومع ذلك حافظ على أهميته النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت ٢٣,٩% مقارنة مع ٢٣,٥% في العام السابق . أما قطاع التعدين فقد ارتفع معدل نموه الحقيقي بما يقدر بـ ٠,٦ نقطة مئوية عن العام السابق ، ومع ذلك تراجع أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ١٥,٤% بدلاً من ١٥,٧% في عام ٢٠٠١ . أما قطاع الانشاءات فقد حافظ على ذات المكانة التي كان عليها في عام ٢٠٠١ بمعدل نمو نسبته ٢,٣% ،

وظلت أهميته النسبية عند ذات المستوى الذي سجله العام السابق وهو ٥,٤ % ، ولم يطرأ أي تغيير يذكر على نمو كل من قطاعي الكهرباء والمياه والصناعات التحويلية ، حيث بلغ ( ٠,٩٥ % ، ٠,٧٥ % ) في عام ٢٠٠١ وأصبح ٠,٩٤ % ، ٠,٧١ % في عام ٢٠٠٢ على التوالي ، وبلغت أهميتها النسبية ( ١,٠ % ، ٦,٦ % ) على التوالي في عام ٢٠٠٢ . وعند التمعن بالتطورات التي شهدتها قطاعات الخدمات يتبين أن قطاع الخدمات المالية والعقارية كان في صدارة هذه القطاعات ، حيث ارتفع نموه الحقيقي في عام ٢٠٠٢ بحوالي ٢,١ نقطة مئوية وحقق معدل نمو نسبته ٥,٧ % ، وقد ساهم هذا التحسن في أداء القطاع المالي والعقاري الى ارتفاع اهميته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى ٧,٤ % مقارنة مع ٧,٢ % في عام ٢٠٠١ . وشهد أداء قطاع النقل والاتصالات بعض التحسن حيث ارتفع نموه الحقيقي بـ ٠,٦٢ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٢ وبلغت أهميته النسبية لنفس العام ٧,٢ % . وتحسن قطاع التجارة والمطاعم والفنادق تحسناً طفيفاً رغم الظروف الصعبة التي لازالت تسحب نفسها على بلادنا بتأثير أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، فقد ارتفع نموه الحقيقي بـ ٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٢ ، وتحسنت أهميته النسبية التي بلغت ٧,٨ % في عام ٢٠٠٢ . ويعود ذلك لزيادة المستوردات ، رغم حدوث عمليات إرهابية أثرت على السياحة . وتحسن أداء قطاع منتجو الخدمات الحكومية في عام ٢٠٠٢ حيث حقق معدل نمو بلغ ٤ % مقابل ٣,٩ % في العام السابق وبأهمية نسبية بلغت ٢٤,٢ % . وكان حظ كل من قطاع المؤسسات الالربحية وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية نمواً متواضعاً حيث بلغ ١ % لكل منهما في عام ٢٠٠٢ .

جدول رقم (٣)  
معدلات نمو القطاعات الاقتصادية بأسعار  
السوق الثابتة للأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٢  
(نسب مئوية)

البيان	*١٩٩٨	*١٩٩٩	*٢٠٠٠	**٢٠٠١	**٢٠٠٢
الزراعة والأسماك	١٣,٩٨	١,١٦	٣,٨٤	٧,٧٢	٥,٠٤
الصناعات الاستخراجية	٢,٤٩	٧,٨١	٣,٢٧	٠,٦٥	١,٢٤
الصناعات التحويلية	٥,٠٨	٠,٧٢	١,٥٨	٠,٧٥	٠,٧١
الكهرباء والمياه	٢,٣٨	٧,٢١	٤,٥١	٠,٩٥	٠,٩٤
الانشاءات	١,٤٤	٥٩,٠٢	١,٢٣	٢,٢٦	٢,٢٥
<b>مجموع قطاعات الانتاج السلعي</b>	<b>٧,٨٠</b>	<b>٧,٧٤</b>	<b>٤,٢٨</b>	<b>٣,٨٩</b>	<b>٢,٩٨</b>
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٦,٤٧	-١٦,٥٢	٧,٤٦	٤,١٧	٤,٧٠
النقل والاتصالات	٦,٣٥	-١,٣٤	٣,٤٠	٤,٣٨	٥,٠٠
خدمات مالية وعقارية وأعمال	١٤,٢٤	١٠,٠٦	٥,١٨	٣,٥٤	٥,٦٨
خدمات إجتماعية وشخصية	٦,٠٢	١٢,٦٧	٧,١٠	٣,١٣	٠,٩٧
منتجات الخدمات الحكومية	٠,٩٠	٥,٩٠	٣,٩٢	٣,٨٧	٤,٠٠
المؤسسات التي لا تهدف للربح	٤,٧٨	١,٠٧	١,٨٦	١,٨٢	١,٠٢
<b>مجموع قطاعات الخدمات</b>	<b>٤,٩٦</b>	<b>١,٠٩</b>	<b>٤,٤٦</b>	<b>٣,٩٣</b>	<b>٣,٥٥</b>
<b>الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق</b>	<b>٦,٣٩</b>	<b>٤,٣٣</b>	<b>٤,٣٧</b>	<b>٣,٩٢</b>	<b>٣,٢٥</b>

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

\* أرقام فعلية أولية

\*\* أرقام تقديرية أولية

جدول رقم (٤)  
الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية  
في الناتج المحلي الاجمالي للاعوام (١٩٩٨-٢٠٠٢) بأسعار السوق الثابتة  
(نسب مئوية)

البيان	*١٩٩٨	*١٩٩٩	*٢٠٠٠	**٢٠٠١	**٢٠٠٢
الزراعة والأسماك	٢٣,٤٨	٢٢,٧٦	٢٣,٦٥	٢٣,٤٨	٢٣,٨٨
الصناعات الاستخراجية	١٥,٢٧	١٥,٧٨	١٦,٢١	١٥,٧٠	١٥,٤٠
الصناعات التحويلية	٧,٤٣	٧,١٨	٦,٩٨	٦,٧٧	٦,٦١
الكهرباء والمياه	١,٠٣	١,٠٦	١,٠٦	١,٠٣	١,٠٠
الانشاءات	٣,٧٣	٥,٦٨	٥,٥١	٥,٤٢	٥,٣٧
مجموع قطاعات الانتاج السلي	٥٠,٩٤	٥٢,٤٦	٥٣,٤١	٥٢,٤٠	٥٢,٢٦
التجارة والمطاعم والفنادق	٩,٢٩	٧,٤٣	٧,٦٥	٧,٦٧	٧,٧٨
النقل والاتصالات	٧,٥٦	٧,١٥	٧,٠٩	٧,٢١	٧,٢٤
خدمات مالية وعقارية وأعمال	٦٠,٧٩	٧,١٦	٧,٢٢	٧,١٩	٧,٣٦
منتجو الخدمات الحكومية	٢٣,٨١	٢٤,١٧	٢٤,٠٧	٢٤,٠٥	٢٤,٢٣
أخرى	١,٦١	١,٦٣	٠,٩٤	١,٤٨	١,١٣
مجموع قطاعات الخدمات	٤٩,٠٦	٤٧,٥٤	٤٦,٥٩	٤٧,٦٠	٤٧,٧٤
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

\* أرقام تقديرية فعلية

\*\* أرقام تقديرية أولية

### ثالثاً : الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي

تكشف آخر التقديرات المتوفرة حول أوجه الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي لسعر السوق الجاري لعام ٢٠٠٢ عن تغيرات بارزة طرأت على معدلات النمو والاهميات النسبية لبنود الانفاق على الناتج المحلي خلال هذا العام قياساً بما تحقق في عام ٢٠٠١ . فقد اسهم صافي القطاع الخارجي سلبياً في نمو الناتج المحلي الاجمالي المسجل في عام ٢٠٠٢ . أما التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي فقد واصل أثره الايجابي على النمو الاقتصادي واستمر الانفاق الاستهلاكي الكلي بتشكيل قوة الدفع الاساسية للنمو الذي شهده الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٢ .

ووفقاً لآخر التقديرات المتاحة سجل الانفاق الاستهلاكي الكلي هذا العام نمواً نسبته ١٣,٣% مقابل نمو نسبته ١٣,٧% في العام السابق . وقد نما الانفاق الاستهلاكي العام بمعدل نسبته ١٥,٣% في عام ٢٠٠٢ وبلغت أهميته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري ١٤,٥% ، وساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢,١% . وفيما يتعلق بالاستهلاك النهائي الخاص نجد أن معدل نموه

السنوي قد بلغ ١٢,٩% في حين أن أهميته النسبية بلغت ٦٩,٠% وكان اسهامه في نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٨,٧% . أما التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي فقد سجل نمواً بنسبة ٥,٢% في عام ٢٠٠٢ مقابل ٤,٩% في العام السابق ، وتراجعت اهميته النسبية الى ١٥,٩% بدلا من ١٦,٧% في عام ٢٠٠١ . وقد سجل هذا البند مساهمة ايجابية في نمو الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٢ بلغت ٠,٩ نقطة مئوية بعد ان كانت هذه المساهمة بواقع ٠,٨ نقطة مئوية في العام السابق . وفيما يتعلق بصافي القطاع الخارجي فقد انخفض ميزان السلع والخدمات في عام ٢٠٠٢ بنسبة ١٣٢% مقارنة بانخفاض نسبته ٨٨% في العام السابق . وأدى ذلك الى تحول الأهمية النسبية لهذا الميزان من فائض نسبته ٠,٩% في عام ٢٠٠١ الى عجز نسبته ٠,٣% في عام ٢٠٠٢ . وكمحصله لما سبق بلغت المساهمة السالبة لهذا البند في نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٢ حوالي ١,٢% مقارنة مع مساهمة سالبة بواقع ٦,٨% في عام ٢٠٠١ .

#### جدول رقم (٥)

أهم مؤشرات بنود الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية ، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢  
(نسب مئوية)

البيان	*٢٠٠١			*٢٠٠٢		
	الأهمية النسبية في الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو	المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي	الأهمية النسبية في الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو	المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي
الانفاق الاستهلاكي النهائي العام	١٣,٩٣	١٣,٤٠	١,٧٢	١٤,٥٣	١٥,٢٩	٢,١٣
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٦٧,٦١	١٣,٧٦	٨,٥٣	٦٩,٠٠	١٢,٨٦	٨,٦٩
تكوين رأس المال الثابت الاجمالي	١٦,٧١	٤,٨٩	٠,٨١	١٥,٨٩	٥,١٥	٠,٨٦
التغير في المخزون	٠,٨٨	١٠,٣٦	٠,٠٩	٠,٨٣	٥,١٥	٠,٠٥
(صادرات - واردات)**	٠,٨٧	٨٨,٢٥-	٦,٨٠-	٠,٢٥-	١٣٢,٠١-	١,١٥-
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١٠٠,٠	٤,٣٥	٤,٣٥	١٠٠,٠	١٠,٥٨	١٠,٥٨

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

\* أرقام تقديرية أولية

\*\* تمثل الصادرات والواردات من السلع والخدمات باستثناء خدمات عناصر الإنتاج .

#### رابعاً : الاسعار

بلغ تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاثنى عشر شهراً المنتهية في ديسمبر ٢٠٠٢ نحو ٤,٣% مقارنة بـ ٢٢,٣% في نفس الفترة المنتهية في ديسمبر ٢٠٠١ . ويعود الانخفاض في عام ٢٠٠٢ إلى أن عام ٢٠٠١ قد تحمل تأثير زيادة أسعار الديزل (٧٠%) والكهرباء (٣٠%) في نهاية يوليو ٢٠٠١ على تكاليف الانتاج ، بسبب إزالة بعض الدعم .

أما المتوسط السنوي للتضخم فقد بلغ ١٢,٢% في عام ٢٠٠٢ مقابل ١١,٩% في العام السابق . وقد تركزت حوالي نصف الزيادة في هذا المعدل في عام ٢٠٠٢ في القات بنسبة ٤٠,٩% والغذاء بنسبة ٧,٣% . وعند استبعاد القات والغذاء فإن الزيادة في الرقم القياسي تنحصر في ٦,٨% في عام ٢٠٠٢ . والجدير بالذكر أن أسعار القات تؤثر بشكل كبير على نسب التضخم حيث يبلغ وزن القات والتبغ والسجائر في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٤,٨% . فعندما تتحسن الأمطار يزداد المعروض من القات وتقل أسعار ه ويقل تأثيره على التضخم . والعكس صحيح ، فكلما قل المعروض من القات كلما ارتفعت أسعاره وكلما ازداد تأثيره على التضخم .

وتشير التقديرات المتوفرة الى ارتفاع معدل الزيادة في مخفض الناتج المحلي الاجمالي من ٠,٤% في عام ٢٠٠١ إلى ٧,١% في عام ٢٠٠٢ . وعند استبعاد حصة النفط ، يلاحظ أن معدل النمو في مخفض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي قد انخفض من ٧,٩% إلى ٦,٢% خلال نفس الفترة .



جدول رقم (٦)  
معدلات التضخم ، ١٩٩٨ - ٢٠٠٢  
(تغيرات بالنسبة المئوية)

البيان	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الرقم القياسي لأسعار المستهلك * (نهاية الفترة)	١١,٩	١٠,٢	٢,٧	٢٢,٣	٤,٣
الرقم القياسي لأسعار المستهلك * (متوسط سنوي)	٦,٠	٨,٧	٤,٦	١١,٩	١٢,٢
مخفض الناتج المحلي الاجمالي	١٠,٣-	٣٣,٩	٢٣,٠	٠,٤	٧,١
مخفض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	٣,٢	١٦,١	٩,٣	٧,٩	٦,٢

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء  
\* نوفمبر ١٩٩٩ = ١٠٠

#### خامساً : الاستثمار

بالرغم من تراجع مناحات الاستثمار في معظم دول العالم عقب أحداث سبتمبر التي هزت العالم في عام ٢٠٠١ ، إلا أن مناخ الاستثمار في بلادنا حافظ على نموه سواء في عدد المشاريع المرخصة أو تكلفة هذه المشاريع ، ففي جانب عدد المشاريع نلاحظ أن عددها وصل الى ٣٨٢ مشروعاً بزيادة نسبتها ٥% مقارنة مع العام السابق ، وبزيادة في التكلفة بلغت ٣٢% . وقد توزعت هذه المشاريع على مجمل القطاعات الاقتصادية حيث جاء قطاع الصناعة في الصدارة وكان نصيبه من جملة المشاريع المرخصة ١٦٢ مشروعاً بنسبة ٤٢% وبكلفه اجمالية بلغت حوالي ٤٨ مليار ريال وبنسبة ٤٥% من القيمة الاجمالية ، تلاه قطاع الخدمات حيث كان نصيبه من المشاريع ٧٦ مشروعاً بنسبة ٢٠% وبقيمة اجمالية ٣٣ مليار ريال أو ما نسبته ٣٢% من القيمة الكلية للمشاريع المرخصة . كما بلغ عدد المشاريع الزراعية ٦٤ مشروعاً بنسبة ١٧% من جملة المشاريع ووصلت قيمتها الاجمالية ٧ مليار ريال مثلت نسبة ٧% من جملة تكلفة المشاريع المرخصة . ومنحت ٥٩ رخصة للمشاريع السياحية شكلت نسبة ١٥% من عدد المشاريع وبكلفة اجمالية ١٣ مليار ريال نسبتها ١٢% . واخيراً حصلت المشاريع السمكية على حصة من الاستثمار وان كانت الأقل إلا أنها كانت أفضل من العام السابق حيث بلغ عدد المشاريع السمكية المرخصة ٢١ مشروعاً مقارنة مع ١٦ مشروع في العام السابق وبنسبة ٦% وبكلفة اجمالية قيمتها ٤ مليار ريال ونسبتها ٤% من القيمة الكلية للمشاريع المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار .

جدول رقم (٧)  
توزيع المشاريع الاستثمارية  
المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار خلال عام ٢٠٠٢  
(الف ريال)

البيان	عدد المشاريع	%	اجمالي التكلفة	%
--------	-----------------	---	----------------	---

٤٥	٤٧,٦٦٧,١١٦	٤٢	١٦٢	مشاريع صناعية
٧	٧,٢٠١,٩٢٩	١٧	٦٤	مشاريع زراعية
٤	٣,٩٤٩,٠٦٣	٦	٢١	مشاريع سمكية
٣٢	٣٣,٢٨٢,٠٧٥	٢٠	٧٦	مشاريع خدمية
١٢	١٢,٧٦٩,١٦٠	١٥	٥٩	مشاريع سياحية
١٠٠	١٠٤,٨٦٨,٣٤٣	١٠٠	٣٨٢	الأجمالي العام

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار

### سادساً : الانتاج الزراعي

تشير البيانات المتاحة حول أداء قطاع الزراعة والصيد والغابات في عام ٢٠٠٢ إلى أن القيمة المضافة لهذا القطاع بالاسعار الثابتة قد ارتفعت بنسبة ٥% مقارنة بنمو بلغ ٧,٧% في عام ٢٠٠١ . ويعود هذا الانخفاض في النمو جزئياً الى نقص الموسم المطري . وقد انعكس ذلك على الانتاج النباتي . ففي حين تراجع مساحة الانتاج لبعض المحاصيل الزراعية زادت مساحة انتاج البعض الآخر ، وهذا الأمر سحب نفسه على كميات الانتاج نقصاً وزيادة ، وعلى هذا الاساس نلاحظ أن مساحة انتاج الحبوب قد انخفضت بنسبة ١٠% عن المساحة التي كانت مزروعة في العام الماضي ، في حين ان الانتاج قد تراجع بنسبة ٢٠% . أما الخضروات فقد زادت مساحة انتاجها بنسبة ٣% قابلها زيادة في الانتاج بنسبة ٢% . ولم تتجاوز الزيادة في المساحة التي زرعت بالمحاصيل النقدية ١% ومع ذلك تراجع انتاجها بنسبة ٢% . وزادت مساحة انتاج الفواكه بنسبة ٢% رافقها زيادة في انتاجها بنسبة ٢% ، وانخفضت البقوليات حيث تراجعت المساحة المزروعة بنسبة ٦% ورافقها تناقص في الانتاج بنسبة ٥% . وتراجعت مساحة زراعة الاعلاف بنسبة ٣% كما تراجع انتاجها بنسبة ٣% مقارنة مع العام السابق . وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية نلاحظ تزايد اعداد الاغنام والماعز قياساً باعدادها في العام السابق حيث كانت نسبة زيادة الاغنام بنسبة ٣١% والماعز بنسبة ٦٣% قابلها نقص في اعداد الابقار بنسبة ٦% . أما الأبل فقد زاد عددها بنسبة ٣٣% . وعلى صعيد انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء فقد زاد انتاجها بنسبة ٦% و ٧% على التوالي . كما زاد الانتاج من الحليب بنسبة ٢% وذلك بالمقارنة مع عام ٢٠٠١ .

وفيما يختص بآنتاج الأسماك فقد طرأت عليها زيادة واضحة شملت جميع الانواع دون استثناء ، حيث زاد انتاج الاسماك بنسبة ١٢% بالنسبة لها جميعاً ، وهذا الأمر ينسجم مع ماأشرنا اليه حول الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع الزراعة والاسماك لأهميته في زيادة الدخل وتنوع مصادره .

### جدول رقم (٨)

مساحة وانتاج اهم المحاصيل الزراعية لعامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢		٢٠٠١		المحاصيل الزراعية
الانتاج**	المساحة*	الانتاج**	المساحة*	
٥٥٩٧٦٠	٥٩٣٠٦٨	٧٠٠١٤١	٦٥٧٨٧١	الحبوب
٨١٨٩٥١	٦٩٦٢١	٨٠٢٧٣٣	٦٧٣٧٦	الخضروات
١٧٤٦٥٨	٢٠٩٥٧٦	١٧٧٨٩١	٢٠٨٢٩٥	المحاصيل النقدية***

الفواكه	٩٥٢٤٧	٧٠٣٤٢٠	٩٧٠٥٦	٧١٩٧٠١
البقوليات	٥٢٦٧٩	٦٤٠٣٣	٤٩٦١٢	٦٠٥٤١
الاعلاف	١١٧٦٣٦	١٤٦٧٧٠٦	١١٤٥٤٧	١٤٢٩٤٥٥

المصدر : وزارة الزراعة

\* هكتار

\*\* طن

\*\*\* البن والسمسم والقطن والتبغ والقات

#### جدول رقم (٩)

انتاج الأسماك والاحياء البحرية لعامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

(طن)

الانواع	٢٠٠١	٢٠٠٢
أسماك	١٣٠٧٣٣	١٤٦٤٢٠
حَبَّار	٩٢٩٦	١٠٤١٢
شروخ	٢٠٢	٢٢٧
جمبري	١٦٥٤	١٨٥٣
يارىكا	٢٦٢	٢٩٣
خيار البحر	١٣	١٤
أخطبوط	٨	٩
أبو مقص	٣٠	٣٤
الاجمالي	١٢١٩٨	١٥٩٢٦٢

المصدر : وزارة الثروة السمكية

#### سابعاً : التعليم

في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ تزايد عدد الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة ، وقد بلغت نسبة الزيادة الكلية ١١% تقريباً مقارنة مع العام الدراسي السابق وكانت نسبة الزيادة في أعداد الذكور ١٠% فيما بلغت الزيادة في أعداد الاناث ١٢% تقريباً .  
وبالعودة الى بيانات الجدول رقم (١٠) نلاحظ أن نسبة الزيادة في مرحلة التعليم الأساسي بلغت ١١% توزعت بين الذكور والاناث الى ١١% و ١٠% على التوالي بالمقارنة مع العام السابق ، وكانت نسبة الزيادة في مرحلة التعليم الثانوي ٩% غير أنه من الملاحظ أن نسبة الزيادة لأعداد الاناث كانت الأعلى في هذه المرحلة حيث بلغت ٢٩% مقابل زيادة ٢% للذكور فقط بالمقارنة مع العام الماضي .

جدول رقم (١٠)  
عدد الطلاب في مختلف مراحل التعليم للعام الدراسي ، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣  
بالآلاف

٢٠٠٣/٢٠٠٢			٢٠٠٢/٢٠٠١			المرحلة الدراسية
الاجمال ي	اناث	ذكور	الاجمالي	اناث	ذكور	
٣٧٦٩	١٣٤١	٢٤٢٨	٣٤٠١	١٢١٦	٢١٨٥	التعليم الاساسي
٥٢٩	١٦٨	٣٦١	٤٨٥	١٣٠	٣٥٥	التعليم الثانوي
٤٢٩٨	١٥٠٩	٢٧٨٩	٣٨٨٦	١٣٤٦	٢٥٤٠	الاجمالي

المصدر : وزارة التربية والتعليم

## الباب الثالث مالية الدولة

تشير بيانات التمويل المحلي والخارجي للموازنة خلال العام ٢٠٠٢ الى تحقق فائض مقداره ١٧,٦ مليار ريال ونسبته ١% من الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك مقابل فائض في عام ٢٠٠١ قدره ٢٠,٣ مليار ريال ، ونسبته ١,٣% من الناتج المحلي الاجمالي ، ويعكس ذلك زيادة فاتورة الاجور المدنية والعسكرية بالاضافة الى أثر التراجع الذي حدث في حصيلة الايرادات النفطية نتيجة تراجع كمية حصة الحكومة من الانتاج ، وذلك برغم التحسن الطفيف لأسعار النفط الخام في السوق العالمية .

### أولاً : الايرادات العامة

إنخفضت حصيلة الايرادات العامة بمقدار ٢,٥ مليار ريال ، ونسبة ٠,٤% ، فقد تراجعت من ٥٦٣,٤ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٥٦٠,٩ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، وقد تركز الانخفاض أساساً في إيرادات النفط والغاز ، حيث إنخفضت إيرادات صادرات النفط الخام بنسبة ٤,١% ، فيما إنخفضت إيرادات النفط والغاز المحلية بنسبة ٢,٤% ، يضاف الى ذلك أن الزيادة في الايرادات غير النفطية (ممثلة في الايرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية) لم تتجاوز ١١,٨ مليار ريال .ومن جهة ثانية أظهرت المنح الخارجية زيادة بمقدار ٤,٢ مليار ريال ونسبة ٨٤% ، فقد ارتفعت من ٥ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٩,٢ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، ويلاحظ أن نسبة مساهمة الايرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من ٣٥,٧% في عام ٢٠٠١ إلى ٣٢,١% في العام ٢٠٠٢ .

#### ١- إيرادات النفط والغاز

إنخفضت إيرادات النفط والغاز بمقدار ١٤,٣ مليار ريال ، ونسبة ٣,٥% ، فقد تراجعت من ٤٠٦,٢ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٣٩١,٩ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، وقد انخفضت مساهمتها في إجمالي الايرادات العامة من ٧٢,١% في عام ٢٠٠١ إلى ٦٩,٩% في العام ٢٠٠٢ ، كما انخفضت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٥,٧% في عام ٢٠٠١ إلى ٢٢,٤% في العام ٢٠٠٢ ، وتشمل إيرادات النفط والغاز : إيرادات صادرات النفط الخام وإيرادات النفط الخام المحلية .

##### أ- صادرات النفط الخام

إنخفضت إيرادات صادرات النفط الخام بمقدار ١١,٢ مليار ريال ، ونسبة ٤,١% حيث تراجعت من ٢٧٦,٥ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٢٦٥,٣ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، وذلك نتيجة لتراجع كمية حصة الحكومة من صادرات النفط الخام من ١٨٨,٦ ألف برميل يوميا إلى ١٧٨,٤ ألف برميل يوميا ، وعليه فقد إنخفضت نسبة مساهمة إيرادات صادرات النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي من ١٧,٥% إلى ١٥,٢% .

##### ب - إيرادات النفط والغاز المحلية :

إنخفضت إيرادات النفط والغاز المحلية بمقدار ٣,١ مليار ريال ونسبة ٢,٤% ، حيث تراجعت من ١٢٩,٧ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ١٢٦,٦ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ . ويعود ذلك جزئياً إلى رفع سعر الديزل بنسبة ٧٠% في نهاية يوليو ٢٠٠١ ، مما أدى إلى الحد من الاستهلاك . وهذا مايفسر إنخفاض كمية الاستهلاك المحلي من ٨٢,٣ ألف برميل يوميا في عام ٢٠٠١ إلى ٧٦,٨ ألف برميل يوميا في عام ٢٠٠٢ ، وبناء على ما تقدم فإن نسبة مساهمة إيرادات النفط والغاز المحلية في الناتج المحلي الاجمالي قد

إنخفضت من ٨,٢% في عام ٢٠٠١ إلى ٧,٢% في العام ٢٠٠٢ ، إلا أن نسبة مساهمتها في

إجمالي إيرادات النفط والغاز قد ارتفعت من ٣١,٩% إلى ٣٢,٣% .

## ٢- الإيرادات غير النفطية

حققت الإيرادات غير النفطية زيادة بمقدار ١١,٨ مليار ريال ، ونسبة ٧,٥% ، حيث ارتفعت من ١٥٧,٢ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ١٦٩ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، وقد ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من ٢٧,٩% إلى ٣٠,١% إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من ٩,٩% إلى ٩,٧% ، وتشمل الإيرادات غير النفطية : الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية .

### أ- الإيرادات الضريبية

حققت الإيرادات الضريبية زيادة بمقدار ١٨,٤ مليار ريال ونسبة ١٦,٢% ، فقد ارتفعت من ١١٣,٧ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ١٣٢,١ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، وقد ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات غير النفطية من ٧٢,٣% إلى ٧٨,٢% ، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٧,٢% إلى ٧,٦% . وتشمل الإيرادات الضريبية : الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة . وقد سجلت الضرائب المباشرة زيادة بمقدار ١٥,٩ مليار ريال ، ونسبة ٣٣,٥% ، حيث ارتفعت من ٤٧,٤ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٦٣,٣ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، وقد ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية من ٤١,٧% إلى ٤٧,٩% ، بالإضافة إلى إرتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٣% إلى ٣,٦% .

جدول رقم ( ١١ )  
الإيرادات العامة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢

(مليار ريال)

البند	٢٠٠١	٢٠٠٢
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	٥٦٨,٤	٥٧٠,١
إجمالي الإيرادات	٥٦٣,٤	٥٦٠,٩
إيرادات النفط والغاز	٤٠٦,٢	٣٩١,٩
صادرات النفط الخام	٢٧٦,٥	٢٦٥,٣
إيرادات النفط والغاز المحلية	١٢٩,٧	١٢٦,٦
الإيرادات غير النفطية	١٥٧,٢	١٦٩,٠
الإيرادات الضريبية	١١٣,٧	١٣٢,١
المباشرة	٤٧,٤	٦٣,٣
غير المباشرة	٦٦,٣	٦٨,٨
الإيرادات غير الضريبية	٤٣,٥	٣٦,٩
المنح	٥,٠	٩,٢

أما الضرائب غير المباشرة فقد سجلت زيادة بمقدار ٢,٥ مليار ريال ، ونسبة ٣,٧ % ، حيث ارتفعت من ٦٦,٣ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٦٨,٨ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، إلا أن مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية قد انخفضت من ٥٨,٣ % إلى ٥٢,١ % ، كما أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من ٤,٢ % إلى ٣,٩ % .

ب- الإيرادات غير الضريبية

سجلت الإيرادات غير الضريبية تراجعاً بمقدار ٦,٦ مليار ريال ، ونسبة ١٥,٢ % ، حيث انخفضت من ٤٣,٥ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٣٦,٩ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، وتراجعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات غير النفطية من ٢٧,٧ % إلى ٢١,٨ % ، كما تراجعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٨ % إلى ٢,١ % .

ثانياً : النفقات العامة

زادت النفقات العامة بمقدار ٦٠,٥ مليار ريال ونسبة ١١,٥ % حيث أرتفعت من ٥٢٧,١ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٥٨٧,٦ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، وارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣,٤ % إلى ٣٣,٦ % وتشمل النفقات العامة : النفقات الجارية والنفقات التنموية الرأسمالية .

١- النفقات الجارية

سجلت النفقات الجارية زيادة بمقدار ٧٥,١ مليار ريال ، ونسبة ١٨,٥ % فقد أرتفعت من ٤٠٦ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٤٨١,١ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، وأرتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة من ٧٧ % إلى ٨١,٩ % ، كما إرتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥,٧ % إلى ٢٧,٥ % . وتشمل النفقات الجارية : الأجور والمرتبات (مدنية) ، والمواد والخدمات ، والدفاع (الأجور وغيرها ) وإلتزامات الفوائد والتحويلات والدعومات ، والنفقات الجارية الأخرى .  
( أ ) الأجور والمرتبات (مدنية)

سجلت نفقات الأجور والمرتبات زيادة بمقدار ٢٣,٤ مليار ريال ، ونسبة ٢١% ، فقد ارتفعت من ١١١,٢ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ١٣٤,٦ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، وأرتفعت نسبتها إلى إجمالي النفقات الجارية من ٢٧,٤% إلى ٢٨% ، كما ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي

من ٧% إلى ٧,٧% . ويعزى ذلك لحصول المدرسين (حوالي ٤٠% من موظفي الخدمة المدنية ) على زيادة بنسبة ٢٠% ، بالإضافة إلى تأثير سنة كاملة للزيادة العامة التي حصل عليها الموظفون في أغسطس ٢٠٠١ بواقع ١٥% بالتزامن مع رفع سعر الديزل .

#### (ب) المواد والخدمات

زادت نفقات المواد والخدمات بمقدار ٥,١ مليار ريال ونسبة ١٢,٧% ، حيث ارتفعت من ٤٠,٣ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٤٥,٤ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، إلا أن نسبتها إلى إجمالي النفقات الجارية قد انخفضت من ٩,٩% إلى ٩,٤% .

#### (ج) الدفاع (الأجور وغيرها)

زادت نفقات الدفاع بمقدار ٣٧,٥ مليار ريال ، ونسبة ٤١,١% حيث أرتفعت من ٩١,١ مليار ريال في العام ٢٠٠١ إلى ١٢٨,٦ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، وارتفعت نسبتها إلى إجمالي النفقات الجارية من ٢٢,٤% إلى ٢٦,٧% ، كما ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٨% إلى ٧,٤% . ويعكس ذلك تأثير سنة كاملة لزيادة المرتبات الأساسية لمُنْتَسيبي الدفاع والأمن بنسبة ٢٥% في أغسطس ٢٠٠١ بالتزامن مع رفع سعر الديزل .

#### (د) إلتزامات الفوائد

سجلت إلتزامات الفوائد زيادة بمقدار مليار ريال ، ونسبة ٢,٩% ، فقد ارتفعت من ٣٤,٤ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٣٥,٤ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، إلا أن نسبتها إلى إجمالي النفقات الجارية قد تراجعت من ٨,٥% إلى ٧,٤% ، كما تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٢% إلى ٢% . وتشمل إلتزامات الفوائد : الفوائد المحلية ، والفوائد الخارجية . وتمثل إلتزامات الفوائد المحلية نسبة ٧٤% من إلتزامات الفوائد خلال العام ٢٠٠٢ ، مقابل ٧٧,٩% في العام ٢٠٠١ ، وقد

انخفضت من ٢٦,٨ مليار ريال إلى ٢٦,٢ مليار ريال ، بمقدار ٠,٦ مليار ريال ، ونسبة ٢,٢% . أما الفوائد الخارجية فقد ارتفعت بمقدار ١,٦ مليار ريال ، ونسبة ٢١% ، حيث ارتفعت من ٧,٦ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٩,٢ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، وارتفعت نسبتها إلى إجمالي الترامات الفوائد من ٢٢,١% إلى ٢٦% .

#### (هـ) التحويلات والدعومات

زادت نفقات التحويلات والدعومات بمقدار ٦,٤ مليار ريال ونسبة ٥,٥% ، حيث ارتفعت من ١١٦ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ١٢٢,٤ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، إلا أن نسبتها إلى إجمالي النفقات الجارية قد تراجعت من ٢٨,٦% إلى ٢٥,٤% ، كما تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٧,٣% إلى ٧% ، وتتمثل نفقات التحويلات والدعومات في إعانات الدعم ، والتحويلات الجارية . وقد انخفضت اعانات الدعم بمقدار ٧,٢ مليار ريال ونسبة ١١,٨% حيث تراجعت من ٦٠,٧ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ٥٣,٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ويعود ذلك أساسا إلى تأثير سنة كاملة لرفع سعر الديزل بنسبة ٧٠% في نهاية يوليو ٢٠٠١ وإزالة بعض الدعم عليه . كما تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٨% إلى ٣,١% . أما التحويلات الجارية فقد زادت بمقدار ١٣,٦ مليار ريال ونسبة ٢٤,٦% ، حيث ارتفعت من ٥٥,٣ مليار ريال إلى ٦٨,٩ مليار ريال ، بالإضافة إلى إرتفاع نسبتها إلى إجمالي التحويلات والدعومات من ٤٧,٧% إلى ٥٦,٣% .

#### (و) النفقات الجارية الأخرى



زادت النفقات الجارية الأخرى بمقدار ١,٧ مليار ريال ونسبة ١٣% ، حيث ارتفعت من ١٣ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ١٤,٧ مليار ريال

في العام ٢٠٠٢ ، أما نسبتها إلى إجمالي النفقات الجارية فتكاد تكون متساوية خلال العامين حيث بلغت ٣% .

#### ٢- النفقات التنموية الرأسمالية

تراجعت النفقات التنموية الرأسمالية بمقدار ١٤,٦ مليار ريال ، ونسبة ١٢% ، حيث انخفضت من ١٢١,١ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ١٠٦,٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، كما أن نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة قد انخفضت من ٢٣% إلى ١٨,١% ، بالإضافة إلى انخفاض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٧,٧% إلى ٦,١% .

#### جدول رقم ( ١٢ )

النفقات العامة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢

(مليار ريال)

البند	٢٠٠١	٢٠٠٢
إجمالي النفقات العامة	٥٢٧,١	٥٨٧,٦
النفقات الجارية ، منها :	٤٠٦,٠	٤٨١,١
الأجور والمرتبات – مدنية	١١١,٢	١٣٤,٦
المواد والخدمات	٤٠,٣	٤٥,٤
الدفاع (الأجور وغيرها)	٩١,١	١٢٨,٦
إلتزامات الفوائد	٣٤,٤	٣٥,٤
المحلية (صافي)	٢٦,٨	٢٦,٢
الخارجية	٧,٦	٩,٢
التحويلات والدعومات	١١٦,٠	١٢٢,٤
إعانات الدعم	٦٠,٧	٥٣,٥
التحويلات الجارية	٥٥,٣	٦٨,٩
مصرفات جارية أخرى	١٣,٠	١٤,٧
النفقات التنموية الرأسمالية	١٢١,١	١٠٦,٥

#### الميزان الكلي :

أظهر التمويل المحلي والخارجي للموازنة العامة خلال العام ٢٠٠٢ ، تحقق فائض نقدي مقداره ١٧,٦ مليار ريال ، مقابل فائض نقدي في العام ٢٠٠١ مقداره ٢٠,٣ مليار ريال ، ويمثل الفائض المتحقق في العام ٢٠٠٢ نسبة ١% من الناتج المحلي الإجمالي فيما مثل الفائض المتحقق في العام ٢٠٠١ نسبة ١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي . والملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات قد انخفضت من ١٠٦,٩% في عام ٢٠٠١ إلى ٩٥,٥% في العام ٢٠٠٢ .

#### ثالثاً : الدين العام الداخلي

ارتفع الدين العام الداخلي الإجمالي بمقدار ١٨,٨ مليار ريال ، ونسبة ١٠,٦% فقد ارتفع من ١٧٧,٧ مليار ريال في عام ٢٠٠١ إلى ١٩٦,٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٢ ، غير أن نسبته إلى الناتج

المحلي الاجمالي بقيت ثابتة عند مستوى ١١,٢ ٪ . والملاحظ أن أذون الخزانة في الميزان الاصيلي (السوق الأولية) قد شكلت الأداة الأساسية للاستدانة من الداخل ، حيث بلغت حصتها ٦٥,٧ ٪ من الدين الداخلي الاجمالي في نهاية العام ٢٠٠٢ ، فيما بلغت حصتها نحو ٦٢,١ ٪ في العام السابق ٢٠٠١ . وقد بلغت القيمة الفعلية لأذون الخزانة قيد التداول في الميزان الاصيلي (السوق الأولية) ١٢٩,٢ مليار ريال في نهاية العام ٢٠٠٢ ، مقابل ١١٠,٤ مليار ريال . وتعود الزيادة فيها لاستيعاب فوائض صناديق التقاعد . والملاحظ أن عمليات إعادة الشراء لم تسجل أي تغيير يذكر في نهاية العام ٢٠٠٢ ، حيث بقيت عند مستوى ٦٥ مليار ريال كما هي في العام ٢٠٠١ ، وسجلت حصتها من إجمالي الدين الداخلي الإجمالي تراجعاً من ٣٦,٦ ٪ إلى ٣٣,١ ٪ .

وعند الأخذ بعين الاعتبار ودائع الحكومة لدى البنك المركزي فإن صافي الدين العام الداخلي ينخفض إلى ٤٨,٨ مليار ريال في نهاية العام ٢٠٠٢ أو مانسيته ٢,٨ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي وذلك مقابل ٧٤,٨ مليار ريال في نهاية العام ٢٠٠١ ، أو ما نسبته ٤,٧ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي . كما انخفضت نسبة صافي الدين العام الداخلي إلى إجمالي الدين العام من ٨ ٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٥ ٪ في عام ٢٠٠٢ .

#### جدول رقم ( ١٣ )

الميزان الكلي لمالية الدولة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢

(مليار ريال)

البنود	٢٠٠١	٢٠٠٢
إجمالي الإيرادات العامة	٥٦٣,٤	٥٦٠,٩
المنح	٥,٠	٩,٢
إجمالي النفقات العامة	٥٢٧,١	٥٨٧,٦
الميزان الكلي (على أساس الالتزام)	٤١,٣	١٧,٥-
إلتزامات الفوائد المعلقة والمعاد جدولتها	--	--
إلتزامات معلقة أخرى	٨,٩-	--
المتأخرات المحلية	--	--
الميزان الكلي (على أساس نقدي)	٣٢,٤	١٧,٥-
التمويل (+)	٢٠,٣-	١٧,٦-
التمويل الخارجي (صافي)	٣,٦	٨,٩
التمويل المحلي (صافي)	٢٣,٩-	٢٦,٥-
الجهاز المصرفي	٤٥,٩-	٢٤,٠-
البنك المركزي	٣٧,٥-	٤٤,٤-
البنوك التجارية	٨,٤-	٢٠,٤
غير المصرفي	٢٢,٠	٢,٥-
إختلافات	١٢,١-	٣٥,١

#### توزيع أذون الخزانة بحسب المكتتبين :

سجلت محافظة القطاع المصرفي من إجمالي القيمة الفعلية لأذون الخزانة القائمة في الميزان الاصيلي تراجعاً في حصتها من ٩,٥ ٪ في نهاية عام ٢٠٠١ إلى ٦,٧ ٪ في نهاية العام ٢٠٠٢ ، حيث تراجعت هذه المحفظة من ١٠,٥ مليار يال إلى ٨,٧ مليار

ريال بانخفاض نسبته ١٧% مقابل انخفاض نسبته ٤٩,٨% في العام السابق ، ويعود ذلك الى التحول إلى عمليات إعادة الشراء وشهادات الايداع التي اصبحت منحصرة في البنوك . ومن جهة ثانية ارتفعت محفظة القطاع غير المصرفي (صناديق التقاعد والمؤسسات العامة والقطاع الخاص) من اذون الخزانة في المزداد الأصلي بنسبة ٢٠,٦% في عام ٢٠٠٢ مقارنة بزيادة نسبتها ١٢,٦% في عام ٢٠٠١ ، حيث بلغت ١٢٠,٥ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٢ ، مقابل ٩٩,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠١ ، لترتفع حصتها من مجموع الأذون من ٩٠,٥% في عام ٢٠٠١ إلى ٩٣,٣% في نهاية عام ٢٠٠٢ .

#### **توزيع أذون الخزانة بحسب الآجال :**

ارتفعت حصة الأذون لستة أشهر من مجمل القيمة الفعلية لأذون الخزانة في المزداد الأصلي من ١٤,٧% إلى ٢٤,٤% . وبالمقابل انخفضت حصة الأذون لثلاثة أشهر من ٤٠,٧% في عام ٢٠٠١ إلى ٣٣,١% في نهاية عام ٢٠٠٢ . كما انخفضت حصة الأذون لسنة واحدة من ٤٤,٦% إلى ٤٢,٣% .

جدول رقم ( ١٤ )  
حجم الدين الداخلي لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١  
(مليار ريال)

البنود	٢٠٠١	٢٠٠٢
١. السحب على المكشوف من البنك المركزي	--	--
٢. أذون الخزانة ( قيمة الشراء ) ، منها :	١١٠,٤	١٢٩,٢
القطاع المصرفي	١٠,٥	٨,٧
القطاع غير المصرفي	٩٩,٩	١٢٠,٥
٣. سندات الحكومة (المباعة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير)	٢,٣	٢,٣
٤. إعادة الشراء ، منها :	٦٥,٠	٦٥,٠
القطاع المصرفي	٤١,٩	٦٥,٠
القطاع غير المصرفي	٢٣,١	--
٥. الدين العام الداخلي الاجمالي	١٧٧,٧	١٩٦,٥
٦. ودائع الحكومة لدى البنك المركزي	-١٠٢,٩	-١٤٧,٧
٧. الدين العام الداخلي الصافي	٧٤,٨	٤٨,٨

#### رابعاً : الدين العام الخارجي

تشكل القروض الخارجية رافداً هاماً من روافد التنمية بالنسبة لبلادنا ، حيث يتم الاعتماد عليها للوفاء ببعض متطلبات البنية الأساسية والاستمرارية في دعم خطوات برنامج الإصلاح الاقتصادي .

١- الرصيد القائم للقروض المسحوبة :

بلغ الرصيد القائم للدين الخارجي في ٢٠٠٢/١٢/٣١ ، ٤٩٤٤,٨٦ مليون دولار يعادل ٤٩,٧% من الناتج المحلي الاجمالي ، وبلغ رصيد القروض المتعاقد عليها ٥٤٧٦,٥٨ مليون دولار أي مايعادل ٥٥,١% من الناتج المحلي

الاجمالي ، فيما كان هذان المؤشران في عام ٢٠٠١ يمثلان نسبة ٥٢% و ٥٧,٧% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي ، وتعتبر هذه النسب من أقل النسب في الشرق الأوسط . وعليه فإن حصة الدين الخارجي من اجمالي الدين العام بلغت ٩٥% في نهاية عام ٢٠٠٢ مقابل ٩٢% في نهاية عام ٢٠٠١ .

ويلاحظ أن الرصيد القائم للقروض المسحوبة عام ٢٠٠٢ قد ارتفع بمقدار ٧٤,٩٣ مليون دولار أو بنسبة ١,٥% عن ماكان عليه في العام السابق ٢٠٠١ . وتكمن الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع الرصيد القائم للدين الخارجي في ارتفاع اسعار صرف عملات بعض الدائنين الرئيسيين وزيادة سحبات القروض وانخفاض سداد الأقساط . كما ارتفع الرصيد القائم للقروض المتعاقد عليها عن العام السابق بمقدار ١٣٤,٢٣ مليون دولار أو بنسبة ٢,٥% . وتشمل هذه الأرقام بالإضافة إلى المديونيات المجدولة لفترات طويلة القروض والتسهيلات الجديدة التي أبرمت مع المؤسسات الدولية والاقليمية بعد ترتيبات نادي باريس للاعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ٢٠٠١ .

وبالنظر الى الدين العام الخارجي وفقاً للجهة المانحة يلاحظ أن المؤسسات متعددة الأطراف احتلت المرتبة الأولى ، حيث بلغ الرصيد القائم للمديونية لهذه المجموعة في نهاية ٢٠٠٢ ، ٢٢٤٩,١١ مليون دولار أي ٤٥,٥% من اجمالي الدين القائم ، وضمن هذه المجموعة يلاحظ ان هيئة التنمية

الدولية احتلت المركز الأول حيث بلغ اجمالي ما قدمته ١٣٨٣,٧٢ مليون دولار ونسبة ٢٨% من اجمالي الرصيد القائم للقروض التي تم استخدامها ، وجاء صندوق النقد الدولي في المركز الثاني حيث بلغ اجمالي ما قدمه ٣٨٣,٤٦ مليون دولار ونسبة ٧,٨% من اجمالي الرصيد القائم ، واحتل المركز الثالث الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي برصيد ٢٣٧,٩٥ مليون دولار ونسبة ٤,٨% من الرصيد القائم ، يلي ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية برصيد ٩١,٩٧ مليون دولار ونسبة ١,٩% ، يلي ذلك صندوق النقد

العربي برصيد ٦١,٧٦ مليون دولار ونسبة ١,٢% من اجمالي الرصيد القائم . اما بقية الجهات في اطار هذه المجموعة فتتمثل في صندوقي الأوبك والأوبك والبنك الاسلامي للتنمية والاتحاد الاقتصادي الاوربي ومنظمة المدن العربية حيث بلغت ارصدة قروضها على التوالي ٣٠,٧٥ مليون دولار ، ٢٨,٣٦ مليون دولار ، ٢٤,٤٧ مليون دولار ، ٦,١٧ مليون دولار و ٠,٥ مليون دولار . والجدير بالذكر أن قروض المؤسسات متعددة الاطراف ، وخاصة قروض هيئة التنمية الدولية ، لاتحمل فائدة وتسدد على فترات طويلة مع فترة سماح حوالي عشر سنوات . أما المرتبة الثانية بين المجموعات الاربع المانحة لليمن فقد احتلتها مجموعة البلدان الاعضاء في نادي باريس ، حيث بلغ الدين القائم لها ١٧٥٩,٥٥ مليون دولار وقد شكل نسبة ٣٥,٦% من اجمالي الدين القائم . ويلاحظ هنا أن روسيا الاتحادية قد احتلت المركز الاول من بين دول هذه المجموعة حيث بلغ اجمالي ما قدمته ١٢٨٢,٩ مليون دولار يمثل ٢٥,٩% من اجمالي الدين القائم ، تليها اليابان برصيد ٢٦٢ مليون دولار ونسبة ٥,٣% من اجمالي الدين القائم ، وتأتي الولايات المتحدة الامريكية في المركز الثالث برصيد ١٠٠,٨ مليون دولار ونسبة ٢% من اجمالي الرصيد القائم تليها فرنسا برصيد ٦٧,٦٦ مليون دولار ونسبة ١,٤% من اجمالي الرصيد القائم . اما بقية المجموعة والمتمثلة في ايطاليا ، اسبانيا ، الدنمارك ، هولندا والمانيا فقد بلغ اجمالي ما قدمته كل منها على التوالي ٢٤,٥ مليون دولار ، ١٤,٩ مليون دولار ، ٣,١ مليون دولار ، ٢,٣ مليون دولار ، ١,٥ مليون دولار . اما الدول العربية فقد احتلت المرتبة الثالثة بين المجموعات الاربع الدائنة حيث بلغ الرصيد القائم للقروض المسحوبة منها ٧٢٧,٨٦ مليون دولار تمثل ١٤,٧% . وقد جاء الصندوق الكويتي للتنمية في مقدمة الدائنين ضمن هذه المجموعة برصيد ٣٢٤,٢٦ مليون دولار ونسبة ٦,٦% من اجمالي الرصيد

القائم للقروض المسحوبة . وجاء في المركز الثاني الصندوق السعودي للتنمية برصيد ٢٤٥ مليون دولار مثل نسبة ٥% من اجمالي الرصيد القائم ، يلي ذلك الصندوق العراقي للتنمية ٩١,٥١ مليون دولار ونسبة ١,٩% من اجمالي الرصيد القائم ثم صندوق ابوظبي للتنمية برصيد ٤٨,٢ مليون دولار واخيراً الجزائر برصيد ١٨,٨٩ مليون دولار . اما مجموعة الحكومات الأخرى فقد احتلت المرتبة الرابعة حيث بلغ اجمالي القروض المقدمة منها ٢٠٨,٣٤ مليون دولار شكلت نسبة ٤,٢% من اجمالي الدين القائم . وقد احتلت الصين صدارة هذه المجموعة برصيد ١٠٢,٠٨ مليون دولار مثل نسبة ٢,١% من اجمالي الدين القائم ، يلي ذلك القروض المقدمة من كل من : بولندا ، بلغاريا ، المجر والهند والتي بلغت على التوالي : ٦١ مليون دولار ، ٣١,٧٦ مليون دولار ، ١٣,٣٤ مليون دولار و ٠,١٦ مليون دولار .

## ٢- المبالغ غير المسحوبة من القروض :

بلغت القروض غير المسحوبة في ٢٠٠٢/١٢/٣١ ، ٥٣١,٧٢ مليون دولار مثلت ٩,٧% من الرصيد القائم للقروض المتعاقد عليها . وشملت معظم المبالغ غير المسحوبة من المؤسسات متعددة الاطراف حيث بلغ الرصيد غير المسحوب من قروض هذه المجموعة ٤٨٧,٦٤ مليون دولار . فقد جاءت هيئة التنمية الدولية في المركز الأول برصيد ٣٩١,٩٨ مليون دولار ، يليها كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي برصيد ٣٠,٠٣ مليون دولار لكل منهما . يلي ذلك كل من صندوق الأوبك والبنك الاسلامي للتنمية برصيد ٢٠,١٥ مليون دولار ١٥,٤٥ مليون دولار على التوالي . وجاءت مجموعة الحكومات الأخرى بالمرتبة الثانية ، حيث بلغ

رصيد القروض غير المسحوبة منها ٣٨,١٢ مليون دولار كلها تخص الصين . يلي ذلك مجموعة البلدان الاعضاء في نادي باريس برصيد ٥,٩٦ مليون دولار كلها تخص اسبانيا .

### ٣- الرصيد القائم للقروض المتعاقد عليها :

بلغ رصيد القروض المتعاقد عليها في ٢٠٠٢/١٢/٣١ ، ٥٤٧٦,٥٨ مليون دولار ، ومعظم هذه القروض من المؤسسات متعددة الأطراف ، حيث بلغ اجمالي ما تم التعاقد عليه في إطار هذه المجموعة ٢٧٣٦,٧٥ مليون دولار تمثل نسبة ٥٠% من اجمالي الرصيد القائم للقروض المتعاقد عليها . وقد جاءت هيئة التنمية الدولية في مقدمة الجهات الدائنة ، يليها صندوق النقد الدولي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق النقد العربي وصندوق الأوبك والبنك الاسلامي للتنمية وصندوق الأوابك والاتحاد الاقتصادي الأوربي ومنظمة المدن العربية . وبلغ الرصيد القائم لهذه القروض مرتبة على التوالي : ١٧٧٥,٧ مليون دولار ، ٣٨٣,٤٦ مليون دولار ، ٢٦٧,٩٨ مليون دولار ، ١٢٢ مليون دولار ، ٦١,٧٦ مليون دولار ، ٥٠,٩ مليون دولار ، ٣٩,٩٢ مليون دولار ، ٢٨,٣٦ مليون دولار ، ٦,١٧ مليون دولار و ٠,٥ مليون دولار .

وجاءت في المرتبة الثانية من المجموعات الاربع الدائنة مجموعة الدول الاعضاء بنادي باريس ، حيث بلغ الرصيد القائم للقروض المتعاقد عليها ١٧٦٥,٥١ مليون دولار تمثل ٣٢% من اجمالي الرصيد القائم للقروض المتعاقد عليها . وقد احتل الاتحاد الروسي المركز الأول تليه اليابان والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ، حيث بلغ الرصيد القائم لهذه القروض على التوالي ١٢٨٢,٩ مليون دولار ، ٢٦١,٩٦ مليون دولار ، ١٠٠,٨ مليون دولار و ٦٧,٦٦ مليون دولار . واحتلت الدول العربية المرتبة الثالثة برصيد ٧٢٧,٨٦ مليون دولار ، أي ما نسبته ١٣% من اجمالي الرصيد القائم للقروض المتعاقد عليها . وقد جاء الصندوق الكويتي للتنمية في مقدمة الدائنين في هذه المجموعة ويليه الصندوق السعودي للتنمية حيث بلغ الرصيد القائم للقروض المتعاقد عليها لهذين الصندوقين على التوالي ٣٢٤,٢٦ مليون دولار و ٢٤٥ مليون دولار . واحتلت الحكومات

الأخرى الدائنة المرتبة الرابعة برصيد ٢٤٦,٤٦ مليون دولار بنسبة ٥% من اجمالي الرصيد القائم للقروض المتعاقد عليها . وقد جاءت الصين الشعبية في مقدمة هذه المجموعة حيث بلغ ما تم التعاقد معها عليه ١٤٠,٢ مليون دولار تليها كل من بولندا وبلغاريا والمجر والهند .

وخلال العام ٢٠٠٢ تم التوقيع على اعادة جدولة بعض القروض بمبلغ ٢٩٩,٥١ مليون دولار أمريكي . وقد احتلت اليابان المركز الأول حيث تم اعادة جدولة قرض ياباني واحد بمبلغ ١٥٦,٣٦ مليون دولار ، وجاءت الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية حيث تم اعادة جدولة ثلاثة قروض بمبلغ

اجمالي ٧١,١٥ مليون دولار امريكي وجاءت ايطاليا في المرتبة الثالثة والاخيرة بمبلغ ٢,٠ مليون دولار امريكي .

كما تم خلال العام ٢٠٠٢ شطب قروض بمبلغ ٥٠,٣٧ مليون دولار وهي قروض ثنائية بين بلادنا وجمهورية الصين .

جدول رقم (١٥)

الدين العام الخارجي كما هو في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

الجهة المقرضة	الرصيد القائم للدين الخارجي	المبالغ غير المسحوبة من القروض	الرصيد القائم للقروض المتعاقد عليها
<b>١- البلدان الاعضاء في نادي باريس</b>			
<b>أ- القروض الرسمية والتصديرية</b>	<b>١٧٥٩,٥٥</b>	<b>٥,٩٦</b>	<b>١٧٦٥,٥١</b>
الدنمارك	٣,١٤	٠,٠	٣,١٤
فرنسا	٦٧,٦٦	٠,٠	٦٧,٦٦
المانيا	١,٤٦	٠,٠	١,٤٦
إيطاليا	٢٤,٥٢	٠,٠	٢٤,٥٢
اليابان	٢٦١,٩٦	٠,٠	٢٦١,٩٦
هولندا	٢,٢٥	٠,٠	٢,٢٥
المملكة المتحدة	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الولايات المتحدة	١٠٠,٨٠	٠,٠	١٠٠,٨٠
اسبانيا	١٤,٨٦	٥,٩٦	٢٠,٨٢
الاتحاد الروسي (رسمي)	١٢٨٠,٠٠	٠,٠	١٢٨٠,٠٠
الاتحاد الروسي (تصديرية)	٢,٩٠	٠,٠	٢,٩٠
<b>٢- البلدان العربية</b>	<b>٧٢٧,٨٦</b>	<b>٠,٠</b>	<b>٧٢٧,٨٦</b>
أ- ثنائي	١٨,٨٩	٠,٠	١٨,٨٩
الجزائر	١٨,٨٩	٠,٠	١٨,٨٩
ب- الصناديق العربية	٧٠٨,٩٧	٠,٠	٧٠٨,٩٧
الصندوق السعودي للتنمية	٢٤٥,٠٠	٠,٠	٢٤٥,٠٠
الصندوق الكويتي للتنمية	٣٢٤,٢٦	٠,٠	٣٢٤,٢٦
صندوق ابوظبي للتنمية	٤٨,٢٠	٠,٠	٤٨,٢٠
الصندوق العراقي للتنمية	٩١,٥١	٠,٠	٩١,٥١

تابع جدول رقم (١٥)

الدين العام الخارجي كما هو في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢  
(بملايين الدولارات الامريكية)

الجهة المقرضة	الرصيد القائم للدين الخارجي	المبالغ غير المسحوبة من القروض	الرصيد القائم للقروض المتعاقد عليها
<b>٣- حكومات أخرى</b>	٢٠٨,٣٤	٣٨,١٢	٢٤٦,٤٦
بلغاريا	٣١,٧٦	٠,٠	٣١,٧٦
الهند	٠,١٦	٠,٠	٠,١٦
النشيك	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بولندا	٦١,٠٠	٠,٠	٦١,٠٠
المجر	١٣,٣٤	٠,٠	١٣,٣٤
الصين	١٠٢,٠٨	٣٨,١٢	١٤٠,٢٠
<b>٤- المؤسسات متعددة الاطراف</b>	٢٢٤٩,١١	٤٨٧,٦٤	٢٧٣٦,٧٥
أ- هيئات بريتون وودز	١٧٦٧,١٨	٣٩١,٩٨	٢١٥٩,١٦
هيئة التنمية الدولية	١٣٨٣,٧٢	٣٩١,٩٨	١٧٧٥,٧٠
صندوق النقد الدولي	٣٨٣,٤٦	٠,٠	٣٨٣,٤٦
ب- أخرى	٤٨١,٩٣	٩٥,٦٦	٥٧٧,٥٩
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٩١,٩٧	٣٠,٠٣	١٢٢,٠
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	٢٣٧,٩٥	٣٠,٠٣	٢٦٧,٩٨
صندوق النقد العربي	٦١,٧٦	٠,٠	٦١,٧٦
صندوق الاوبيك	٣٠,٧٥	٢٠,١٥	٥٠,٩٠
صندوق الاوابيك	٢٨,٣٦	٠,٠	٢٨,٣٦
البنك الاسلامي للتنمية	٢٤,٤٧	١٥,٤٥	٣٩,٩٢
الاتحاد الاقتصادي الاوروبي	٦,١٧	٠,٠	٦,١٧
منظمة المدن العربية	٠,٥٠	٠,٠	٠,٥٠
<b>٥- البنوك العالمية (التجارية)</b>	٠,٠	٠,٠	٠,٠
<b>الاجمالي الكلي</b>	<b>٤٩٤٤,٨٦</b>	<b>٥٣١,٧٢</b>	<b>٥٤٧٦,٥٨</b>

الباب الرابع  
النقود والائتمان

اولاً : التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية  
١- السياسة النقدية

رغم انخفاض اسعار الفائدة على الدولار عالمياً فقد حافظت السياسة النقدية على اسعار الفائدة



الدنيا على ودائع الريال عند ١٣% ، وهذه النسبة ايجابية وتفوق معدل التضخم . كما تمت المحافظة على نسبة الاحتياطي الالزامي دون تغيير منذ يوليو ٢٠٠٠ عند مستوى ١٠% سواء على الريال او الدولار .

وخلال النصف الاول من عام ٢٠٠٢ اغلقت نافذة اعادة الشراء وشهادات الايداع امام صناديق التقاعد والمؤسسات العامة ، واصبحت هذه النافذة منحصرة على البنوك . وادى ذلك الى تحول هذه الصناديق الى حيازة اذون الخزانة والايداع لدى البنك المركزي بالعملات الاجنبية ، فقد زادت محفظة القطاع غير المصرفي من اذون الخزانة بمبلغ ٢١ مليار ريال في عام ٢٠٠٢ . كما ارتفعت ودائع صناديق التقاعد لدى البنك المركزي بالعملات الاجنبية بمبلغ ٤٢ مليار ريال خلال نفس الفترة . ونتيجة للمنافسة الشديدة على اذون الخزانة ، هبط متوسط اسعار العائد عليها من ١٢,٥% في ديسمبر ٢٠٠١ الى ١١,١% في ديسمبر ٢٠٠٢ .

وارتفعت حيازة شهادات الايداع من ٤٠ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠١ الى نحو ٤٧ مليار في نهاية عام ٢٠٠٢ . ويدفع البنك المركزي على هذه الشهادات الفائدة الدنيا (١٣%) زائداً نقطة في الوقت الحاضر بهدف تشجيع البنوك على قبول ودائع المواطنين . وتشكل هذه الشهادات عبئاً ثقيلاً على

موارد البنك المركزي ، حيث بلغت الفوائد المدفوعة عنها خلال عام ٢٠٠٢ نحو ٥ مليار ريال مقابل ٢,٨ مليار ريال في عام ٢٠٠١ . وقد غطت معظم القروض الرديئة في القطاع المصرفي بالمخصصات وتحسنت كفاية رأس المال في البنوك . ويعزى هذا التحسن لالتزام البنوك بتعليمات البنك المركزي .

#### ٢- سعر الصرف

ارتفعت الاحتياطيات الخارجية الاجمالية الذاتية للبنك المركزي من العملات الأجنبية في عام ٢٠٠٢ بمقدار ٧٢١ مليون دولار أو ما نسبته ٢٠% لتصل إلى ٤٢٩٠ مليون دولار أو ما يكفي لتغطية مستوردات الجمهورية لحوالي ١٧ شهراً . وانعكاساً لتحسن الموقف الخارجي وإعادة بناء الاحتياطيات الرسمية الذاتية من النقد الاجنبي وزيادة مبيعات البنك المركزي من العملات الأجنبية للبنوك والصرافين (عمليات التدخل) ، فقد استقر سعر صرف الريال نسبياً ولم يرتفع الدولار مقابل الريال بأكثر من ٣,٣% خلال عام ٢٠٠٢ من ١٧٣,٢٧ ريال للدولار في نهاية عام ٢٠٠١ إلى ١٧٩,٠١ ريال للدولار في نهاية عام ٢٠٠٢ . أما متوسط السعر فقد ارتفع بنسبة ٤,١% من ١٦٨,٦٩ ريال للدولار في عام ٢٠٠١ إلى ١٧٥,٦٢ ريال في عام ٢٠٠٢ .

والجدير بالذكر أن السياسة المتبعة هي تعويم سعر الصرف وعدم التدخل للتأثير عليه إلا في حالة تهدة التقلبات في السوق الناجمة عن عوامل غير اقتصادية . وقد أسهمت هذه السياسة في تعزيز الاحتياطيات الخارجية . ويعتبر البنك الدولي أن نظام سعر الصرف في الجمهورية اليمنية هو افضل نظام سعر صرف في منطقة الشرق الاوسط ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن اليمن قد التزم منذ ديسمبر ١٩٩٦ بالمادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي ، ومنذ ذلك الوقت احتفظت البلاد بنظام صرف متحرر من ممارسات العملة المتعددة ومن القيود على المدفوعات والتحويلات للمعاملات الدولية الجارية والرأسمالية .

#### ٣- الفروع المصرفية :

على صعيد التطورات التي جرت في تنفيذ برامج اصلاح المالي والاقتصادي ودعم مناحات الاستثمار بشقيه المحلي والاجنبي ونشر الوعي المصرفي وتوسيع دائرة الخدمات المصرفية فقد تم افتتاح بنك اليمن والبحرين الشامل في ١٧ فبراير ٢٠٠٢ . كما تم منح تراخيص جديدة لمزاولة مهنة الصرافة وتجديد القوائم من التراخيص السابقة لعدد من الصرافين . والجدول التالي يبين حجم تراخيص الصرافة

المنوحة للصرافين في عموم محافظات الجمهورية خلال عام ٢٠٠٢ .

جدول رقم (١٦)

عدد التراخيص الممنوحة للصرافين في عام ٢٠٠٢

اسم المحافظة	شركات	منشآت فريده	عدد المتخلفين	التراخيص الملغية
صنعاء	٢	١٢٣	-	٤
تعز	-	٣٤	-	١
عدن	٢	٣٨	-	١
حضر موت	٣	٢٦	-	٢
الحديدة	-	١٨	١	١
اب	-	٢٢	-	٢
حجه	-	٧	١	-
المهره	-	٧	٣	-
شبو	-	٦	-	-
عمران	-	١	-	-
ذمار	-	٤	١	-
الضالع	-	١	-	-
البيضاء	-	٥	١	-
الاجمالي	٧	٢٩٢	٧	١١

#### ٤- العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه

انخفض نمو السيولة المحليه من ١٨,٧% في عام ٢٠٠١ الى ١٨% في عام ٢٠٠٢ . ويلاحظ ان معدل التوسع في الاصول الخارجية الصافية قد انخفض من ٣٤,٧% من السيولة المحلية في أول الفترة في عام ٢٠٠١ الى ٣٣,١% في عام ٢٠٠٢ ، وهذا يعود جزئيا لارتفاع مبيعات البنك المركزي من العملات الاجنبية للبنوك والصرافين (عمليات التدخل) من ٤٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٥٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ . ويعزى هذا الارتفاع الى تزايد احتياطات السوق للعملات الاجنبية نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي ومتطلبات الاستيراد خاصة للمواد الغذائية .

وانخفض إجمالي تمويل الموازنة العامة بنسبة ٤,٢% من العرض النقدي في عام ٢٠٠٢ مقابل انخفاض نسبته ٩,٧% في عام ٢٠٠١ .

وانخفض نمو الائتمان للقطاع الخاص من ٢٥,٨% في عام ٢٠٠١ الى ١٤,٣% في عام ٢٠٠٢ . وإنعكاساً لنمو الوعي المصرفي فان نسبة العملة المتداولة الى العرض النقدي الواسع بالريال قد انخفضت من ٥٦% في نهاية عام ٢٠٠١ الى ٥٤% بنهاية عام ٢٠٠٢ ، في حين ارتفعت نسبة ودائع شبه النقود بالريال الى العرض النقدي الواسع بالريال من ٢٥% الى ٣١% خلال نفس الفترة وظلت نسبة ودائع العملات الاجنبية الى العرض النقدي الواسع دون تغيير حيث بلغت ٣٣% .

جدول رقم (١٧)  
المسح النقدي ، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	البيان
(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)			
٦٦٤,٧	٥٦٣,١	٤٧٤,٥	السيولة المحلية
٣٠٦,٤	٢٨٢,٧	٢٤٧,٢	النقد
٢٣٩,٣	٢١٢,٨	١٩٧,١	العملة خارج البنوك
٦٧,١	٦٩,٩	٥٠,١	ودائع تحت الطلب
١٣٩,١	٩٦,٤	٨١,١	شبه النقد
٢١٩,١	١٨٤,٠	١٤٦,٢	ودائع بالعملات الاجنبية
٨٣٨,٢	٦٥٢,١	٤٨٧,٣	صافي الأصول الخارجية
٦٨٩,٦	٥٣٦,٢	٣٩٣,٣	البنك المركزي
١٤٨,٦	١١٥,٩	٩٤,٠	البنوك التجارية
١٧٣,٥-	٨٩,٠-	١٢,٨-	صافي الأصول المحلية
١١٩,٤-	٥١,٥-	٤,٥-	صافي المستحقات على الحكومة ، منها:
٧١,٨-	٤٧,٩-	١,٩-	إجمالي تمويل الموازنة(صافي) ، منها :
١١٠,٠	٩٦,٠	٧٦,٢	المستحقات على القطاعات غير الحكومية
١٠٨,٩	٩٥,٣	٧٥,٧	القطاع الخاص
١,١	٠,٧	٠,٥	المؤسسات العامة والمختلطة
١٦٤,١-	١٣٣,٥-	٨٤,٥-	صافي العوامل الاخرى
(نسب التغير من رصيد السيولة المحلية في العام السابق )			
٣٣,٠	٣٤,٧	٧٥,٧	صافي الأصول الخارجية
١٥,٠-	١٦,١-	٥٠,٦	صافي الأصول المحلية
٤,٢-	٩,٧-	٤٥,٢-	إجمالي تمويل الموازنة (صافي)
٢,٤	٤,١	٣,٥	المستحقات على القطاع الخاص
(نسب التغير من رصيد العام السابق)			
١٨,٠	١٨,٧	٢٥,١	السيولة المحلية
١٧,٥	١٥,٤	٢٢,٧	السيولة المحلية بالريال
١٤,٣	٢٥,٨	٢١,٣	المستحقات على القطاع الخاص

ثانياً : عمليات البنك المركزي اليمني  
ميزانية البنك المركزي

ارتفع مجموع ميزانية البنك المركزي اليمني من ٦٦٢,٥ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠١ الى ٨٠٩,٧ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٢ بزيادة ١٤٧,٢ مليار ريال او بنسبة ٢٢,٢% مقارنة بارتفاع مقداره ١٤٢,١ مليار ريال ونسبة ٢٧,٣% في العام السابق .

#### الأصول

ارتفعت الاصول الخارجية الصافية للبنك المركزي من ٥٣٦,٢ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠١ الى ٦٨٩,٦ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٢ أي بزيادة مقدارها ١٥٣,٤ مليار ريال او بنسبة ٢٨,٦% مقابل ارتفاع مقداره ١٤٢,٩ مليار ريال او بنسبة ٣٦,٣% في العام السابق . ويعزى هذا الانخفاض في النمو جزئياً لزيادة مبيعات البنك المركزي من العملات الاجنبية للبنوك والصرافين (عمليات التدخل) . ويلاحظ ان الاهمية النسبية للموجودات الخارجية الاجمالية الى اجمالي الموجودات قد ارتفعت الى ٩٨% في نهاية عام ٢٠٠٢ مقابل ٩٦% في نهاية عام ٢٠٠١ .

- انخفضت المستحقات الصافية على الحكومة بحوالي ٤٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٢ أو بنسبة ٤٦% مقارنة بانخفاض مقداره ٤٢ مليار ريال ونسبته ٧٠% في العام السابق .

#### الخصوم

- ارتفعت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + ارصدة البنوك لدى البنك المركزي) من ٢٦٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠١ الى ٢٩٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٢ وبزيادته بحوالي ٣٠ مليار ريال او بنسبة ١١% ، مقابل زيادته مقدارها ٢٤ مليار ريال ونسبتها ١٠% في العام السابق .

- انخفضت ودائع المؤسسات العامة الجارية وبالعملات الاجنبية بحوالي ٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٢ او بنسبة ١٣% ، مقابل ارتفاع مقداره ١٥ مليار ريال ونسبة ٥٦% في العام السابق .

- ارتفعت ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي من ٤ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠١ الى ٤٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٢ وتركزت هذه الزيادة في الودائع بالعملات الاجنبية نظراً لعدم توفر أدون الخزانة بشكل كافٍ وقيام البنك المركزي ببيعها عملات اجنبية للحفاظ على قدر الامكان على القيمة الحقيقية لاصولها باعتبار أن هذه الأموال تخص عشرات الآلاف من المستفيدين المتقاعدين أو الذين سيقاعدون في الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والقوات المسلحة والأمن والقطاع العام والمختلط والقطاع الخاص .

- ارتفعت شهادات الايداع التي اصدرها البنك المركزي بحوالي ٧ مليار ريال او بنسبة ١٧% لتبلغ ٤٧ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٢ . وقد بدأ اصدار هذه الشهادات اعتباراً من يناير ٢٠٠١ وساهمت في امتصاص السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي واستيعاب تدفقات النقد الاجنبي وتخفيض النمو في القاعده النقدية .

- ارتفع صافي البنود الاخرى بمقدار ٣٤ مليار ريال او بنسبة ٤٣% مقابل ارتفاع مقداره ٢٥ مليار ريال ونسبة ٤٧% في العام السابق . ويعود ذلك اساساً لارتفاع حساب تقييم النقد الاجنبي .

#### جدول رقم ( ١٨ )

ميزانية البنك المركزي اليمني ، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢

(بملايين الريالات)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الأصول الخارجية	٤٨٢٤٧٧,٩	٦٣٦٩٨٨,٧	٧٩٢١٦٣,٤
الأصول المحلية	٣٧٨٩٥,٥	٢٥٥١١,٥	١٧٥٧٥,٣
المستحقات على الحكومة	١٢٠٤٧,٦	٢٥٣,٣	٦٨٥,٦

-	-	-	المستحقات على المؤسسات العامة
-	-	-	المستحقات على البنوك
١٦٨٨٩,٧	٢٥٢٥٨,٢	٢٥٨٤٧,٩	أصول ثابتة وأخرى
٨٠٩٧٣٨,٧	٦٦٢٥٠٠,٢	٥٢٠٣٧٣,٤	الأصول = الخصوم
٢٩٧٨٣٨,٦	٢٦٧٧٩٧,١	٢٤٤١٣٣,٣	القاعدة النقدية
٢٤٣٧٧٥,٤	٢١٧١٩٣,٠	٢٠١٤٤٠,٤	العملة المصدرة
٥٤٠٦٣,٢	٥٠٦٠٤,١	٤٢٦٩٢,٩	ودائع البنوك
١٤٧٧٠٨,٦	١٠٢٨٥٣,٣	٧٧١٢١,٨	ودائع الحكومة
٣٧٥٦٨,٦	٤٣٠٠٨,٢	٢٧٦٥٢,٩	ودائع المؤسسات العامة
٤٧٦٠٢,٤	٣٦٣٥,٠	٢٥٨٦,١	ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي
٤٦٨٠٧,٠	٤٠١٠٤,٥	--	شهادات الايداع
١٠٢٥٤٥,٠	١٠٠٧٦٣,٩	٨٩١٤٦,٨	الالتزامات الخارجية
١٢٩٦٦٨,٥	١٠٤٣٣٨,٢	٧٩٧٣٢,٦	خصوم أخرى
٣٠٠٠,٠	٣٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠	رأس المال والاحتياطي
٧٣٩٧٧,٥	٣٧٩٨٧,٧	١٧٣٩٠,٧	إعادة تقييم الاصول الخارجية
٦٩٤٨,٣	٦٢٥٣,٣	٦٢٠٧,٦	مخصصات حقوق السحب الخاصة
٤٥٧٤٢,٧	٥٧٠٩٧,٢	٥٥١٣٤,٣	خصوم أخرى

### حساب صافي ارباح البنك المركزي

بلغ صافي ارباح البنك المركزي حوالي ٧,٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٢ مقابل حوالي ١٧,٩ مليار ريال في عام ٢٠٠١ بانخفاض نسبته ٥٨% . فقد انخفضت الايرادات من ٢٨,٥ مليار ريال في عام ٢٠٠١ الى ٢١,١ مليار ريال في عام ٢٠٠٢ ، أي بانخفاض نسبته ٢٦% . ويعزى ذلك اساساً لانخفاض الايرادات من الفوائد الخارجية من ٢٤,٩ مليار ريال في عام ٢٠٠١ الى ١٧,٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٢ ، أي بانخفاض قدره ٧,٤ مليار ريال . ويعزى ذلك لانخفاض معدلات الفوائد وخاصة على الدولار إذ وصلت إلى ١,٢٥% ولم تصل إلى هذا المستوى منذ ٤٠ عاماً .

وارتفعت النفقات (بدون المخصصات) من ١٠,٦ مليار ريال في عام ٢٠٠١ الى ١٣,٦ مليا ريال في عام ٢٠٠٢ أي بزيادة نسبتها ٢٨% . ويعود ذلك اساساً لزيادة مدفوعات الفوائد من ٨ مليار ريال في عام ٢٠٠١ الى ٩,٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٢ . ومن اصل مدفوعات الفوائد في عام ٢٠٠٢ ، بلغت الفوائد على شهادات الايداع نحو ٥ مليار ريال مقابل ٢,٨ مليار ريال في العام السابق ، إذ اضطر البنك المركزي لاصدار شهادات الايداع التي يتحمل تكلفتها بهدف تحقيق الاستقرار وامتصاص السيولة الزائدة في السوق والحد من المضاربة بالعملات الأجنبية .

### العملة المصدرة

ارتفعت العملة المصدرة بمقدار ٢٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٢ او بنسبة ١٢% لتبلغ ٢٤٤ مليار ريال مقابل ارتفاع مقداره ١٦ مليار ريال وبنسبة ٨% في عام ٢٠٠١ . اما بالنسبة لتوزيع العملة المصدرة حسب الفئات ، فقد استحوذت فئة ١٠٠٠ ريال على الحصة الاكبر (٣٣%) تليها فئة ٥٠٠ ريال و ١٠٠ ريال (٢٤% و ٢٢% على التوالي) ثم فئة ٢٠٠ ريال (١٧%) وحوالي ٤% لبقية فئات العملة (٥ ، ١٠ ، ٢٠ ، ٥٠ ريال) . وقد ادى هذا التوزيع بين الفئات الى توازن كبير في السوق حيث سهلت الفئات ١٠٠٠ و ٥٠٠ ريال عمليات العد والفرز والنقل والتخزين .

### عمليات المقاصة

نشطت عمليات تداول الشيكات في غرف المقاصة خلال عام ٢٠٠٢ بشكل كبير ، حيث تم تداول حوالي ٤٦٥ الف شيك بقيمة ٥٣٨ مليار ريال ، مقابل ٣٩٠ الف شيك بقيمة ٤٣٩ مليار ريال في عام ٢٠٠١ ، بزيادة نسبتها ١٩% في العدد و ٢٣% في القيمة . وبلغت الشيكات المرتجعة بدون دفع ١٣ الف شيك بقيمة ٢٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٢ مقارنة بـ ١٥ الف شيك بقيمة ٢٣ مليار ريال في عام ٢٠٠١ . وتراجعت نسبة قيمة الشيكات المرتجعة الى الشيكات المقدمة من ٥% في عام ٢٠٠١ الى ٤% في عام ٢٠٠٢ . ويعكس ذلك فعالية الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي بقتل الحسابات التي يتكرر السحب منها وليس فيها ارصدة وفرض غرامات على الحسابات المخالفة . وتجدر الاشارة الى انه وبحسب بيانات تقرير عام ٢٠٠١ فإن اجمالي عدد الحسابات المفتوحة لدى القطاع المصرفي لا يتجاوز ٥٠٠ الف حساب ، أي ان حوالي ٢,٧% من عدد السكان هم الذين يملكون حسابات وهي نسبة متدنية جداً اذا ما قورنت بدول أخرى حيث تصل هذه النسبة في المملكة العربية السعودية الى حوالي ٢٦% من عدد السكان . والجدير بالذكر انه في دول متقدمة كاستراليا فان عدد الحسابات تبلغ ١٤٠% من عدد السكان ، وهذا يعني ان الشخص الواحد لديه اكثر من حساب . أما في هونج كونج فان عدد الحسابات في البنوك تصل إلى حوالي ٣٠ مليون حساب وعدد السكان حوالي ٧ ملايين نسمة وهذا يعني أن كل شخص من سكان هونج كونج لديه أربعة حسابات .

### ثالثا : القطاع المصرفي

#### ١. تطور الميزانية الموحدة للبنوك التجارية

أظهر إجمالي أصول / خصوم البنوك التجارية (بما في ذلك المخصصات) في عام ٢٠٠٢ ارتفاعا مقداره ٨٩ مليار ريال أو ما نسبته ٢٤% ، مقابل زيادة مقدارها ٦٥ مليار ريال ونسبتها ٢١% في العام السابق .

#### تطور الأصول

- ارتفع صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية في عام ٢٠٠٢ بحوالي ٣٣ مليار ريال أو ما نسبته ٢٨% ليصل إلى ١٤٩ مليار ريال ، مقابل زيادة مقدارها ٢٢ مليار ريال ونسبتها ٢٣% في العام السابق . ونتيجة لذلك ، ارتفعت الأهمية النسبية للأصول الخارجية الاجمالية في إجمالي الأصول من ٣٢% في نهاية عام ٢٠٠١ إلى ٣٣% في نهاية عام ٢٠٠٢ .
- ارتفعت الاحتياطيات المصرفية (النقد المحلي والأرصدة لدى البنك المركزي اليمني) في عام ٢٠٠٢ بمقدار ٥ مليار ريال أو ما نسبته ١٠% ، مقابل نمو مقداره ٥ مليار ريال ونسبته ١١% في العام السابق . إلا أن نسبته إلى الودائع إنخفضت من ١٦% في نهاية عام ٢٠٠١ إلى ١٤% في نهاية عام ٢٠٠٢ .
- ارتفعت إستثمارات البنوك في الأوراق المالية ( أذون خزائنة وعمليات إعادة الشراء) في عام ٢٠٠٢ بمقدار ٢٠ مليار ريال أو ما نسبته ٣٧% لتصل إلى ٧٥ مليار ريال ، مقابل إنخفاض قيمته ٨ مليار ريال ونسبته ١٣% في العام السابق .

- إرتفعت شهادات الايداع التي تقتنيها البنوك التجارية في عام ٢٠٠٢ بمقدار ١٦ مليار ريال أو بنسبة ٥٤% لتصل إلى ٤٧ مليار ريال . وقد بدأ إصدار هذه الشهادات في يناير ٢٠٠١ .
- إرتفع الائتمان للقطاع الخاص في عام ٢٠٠٢ بحوالي ١٤ مليار ريال أو مانسبته ١٤% ليصل إلى ١٠٩ مليار ريال مقابل ٩٥ مليار ريال في عام ٢٠٠١ . وقد ساهم ذلك في دعم النشاط الاقتصادي .

#### تطور الخصوم

- إرتفعت الودائع في عام ٢٠٠٢ بمقدار ٨٠ مليار ريال أو ما نسبته ٢٦% لتصل إلى ٣٨٨ مليار ريال ، مقابل نمو مقداره ٥٨ مليار ريال ونسبته ٢٣% في العام السابق . ويعزى نمو الودائع في عام ٢٠٠٢ أساسا لنمو ودائع شبه النقود بالريال وودائع العملات الأجنبية بحوالي ٤٤% و ٢٣% إنعكاساً لتنامي الوعي المصرفي .
- إزدادت الخصوم الأخرى الصافية في عام ٢٠٠٢ بمقدار ٨ مليار ريال أو ما نسبته ٢٠% لتصل إلى ٤٨ مليار ريال ، مقابل نمو مقداره ١١ مليار ريال ونسبته ٣٧% في العام السابق . ويعكس النمو في عام ٢٠٠٢ جهود البنك المركزي الرامية لتعزيز الكفاية الرأسمالية للبنوك التجارية . والجدير بالذكر أنه في نهاية عام ١٩٩٧ كانت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ٠,٦% ، وتحسنت هذه النسبة تدريجيا حتى وصلت في نهاية عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ١٠% ، وهذه نسبة عالية مقارنة بمعيار لجنة بازل التي تحدد ألا تقل نسبة كفاية رأس المال عن ٨% . ويلاحظ أن هذه النسبة هي متوسط للقطاع المصرفي اليمني ككل مع الأخذ بعين الاعتبار أن عددا بسيطا من البنوك كفاية رأسمالها غير مرضية أو بالسالب مما أثر على هذه النسبة .

جدول رقم (١٩)  
الميزانية الموحدة للبنوك التجارية ، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢  
(بملايين الريالات)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الأصول الخارجية	١٠٣٣٣٩,٨	١٢٠٥١٠,٧	١٥١٩٨١,٤
حسابات مع المراسلين	٩٨٣٤١,٥	١١٤١٦٢,٨	١٤١٧٥٩,٣
حسابات غير مقيمين	--	--	٣,٣
أخرى	٤٩٩٨,٣	٦٣٤٧,٩	١٠٢١٨,٨
الاحتياطيات	٤٥٥٤٥,٤	٥٠٦٤٦,٧	٥٥٧١٠,٠
نقد محلي بالخزائن	٤٣١٧,٩	٤٣٩٨,٢	٤٤٤٦,١
أرصده لدى البنك المركزي	٤١٢٢٧,٥	٤٦٢٤٨,٥	٥١٢٦٣,٩
شهادات الايداع	--	٢٩٩٦٠,٨	٤٦٢٠٧,٠
قروض وسلفيات	١٣٩٣٩٣,٤	١٥٠٨٠٥,٤	١٨٥٢٢٩,٣
القطاع الخاص	٧٥٧٤٦,٦	٩٥٣١٧,٦	١٠٨٩٤٨,٦
المؤسسات العامة	--	--	٢٧٠,٠
المؤسسات المختلطة	٤٧٤,٣	٦٧٣,٩	٧٩٦,٠
الحكومة	٦٣١٧٢,٥	٥٤٨١٣,٩	٧٥١٤,٧
أصول أخرى	٢٢٣٠٦,٥	٢٣٥٧٩,٦	٢٤٨٧٦,٧
الأصول = الخصوم	٣١٠٥٨٥,١	٣٧٥٥٠٣,٢	٤٦٤٠٠٤,٤
الالتزامات الخارجية	٩٣٥٧,٦	٤٦٥٢,٤	٣٣٥٠,٥
بنوك بالخارج	٨٥٠٦,٠	٣٨٦١,٣	١٩٠٨,٣
حسابات غير مقيمين	٨٥١,٦	٧٩١,١	١٤٤٢,٢
الودائع	٢٤٩٧٩٥,٩	٣٠٧٣٠٨,٦	٣٨٧٨٠٤,٦
ودائع تحت الطلب	٤١٠٠٤,١	٤٨٩٩١,٩	٤٩٨١٨,٦
ودائع لأجل	٤١٧٨١,٥	٥٠٣١٩,٩	٧٨٤٩١,٥
ودائع الإدخار	٣٤٦٥١,٨	٤٠٩٥٢,١	٥١٥٨١,٥
ودائع مخصصة	٤٦٩٢,٣	٥٠٦٣,٨	٩٠٣٣,٥
ودائع بالعملات الاجنبية	١٢٧٦٢٠,٠	١٦١٩١٨,٨	١٩٨٨٤١,٤
ودائع الحكومة	٤٦,٢	٦٢,١	٣٨,١
خصوم أخرى	٥١٤٣١,٦	٦٣٥٤٢,٢	٧٢٨٤٩,٣
رأس المال والاحتياطي	١٩٤٥٤,٤	٢٣٨٥١,٨	٢٧٧٢١,٠
خصوم أخرى	٣١٩٧٧,٢	٣٩٦٩٠,٤	٤٥١٢٨,٣

## ٢. هيكل الودائع

يشير هيكل الودائع بالعملية المحلية وفقاً لآجالها إلى ارتفاع الودائع لأجل خلال عام ٢٠٠٢ بمقدار ٢٨ مليار ريال أو ما نسبته ٥٦% مقابل نمو نسبته ٢٠% لعام ٢٠٠١ ، وارتفاع ودائع الادخار بمقدار ١١ مليار ريال أو ما نسبته ٢٦% مقابل نمو نسبته ١٨% لعام ٢٠٠١ . كما ارتفعت الودائع تحت الطلب بمقدار ١ مليار ريال أو ما نسبته ٢% مقارنة بنسبة نمو بلغت ١٩% في العام السابق . وقد ترتب على هذه التطورات ارتفاع الأهمية النسبية للودائع لأجل من ٣٥% خلال عام ٢٠٠١ إلى ٤٢% من إجمالي الودائع بالعملية المحلية خلال عام ٢٠٠٢ . أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة ، فقد شهد عام ٢٠٠٢ نمواً في الودائع بالعملات



الأجنبية بنسبة ٢٣% مقابل ٢٧% خلال عام ٢٠٠١ ، ونمو في الودائع بالريال اليمني بنسبة ٣٠% مقابل ١٩% في عام ٢٠٠١ . وقد ترتب على ذلك تراجع الأهمية النسبية للودائع بالعملة الأجنبية من ٥٣% في عام ٢٠٠١ إلى ٥١% في عام ٢٠٠٢ ، وارتفاع الأهمية النسبية للودائع بالريال من ٤٧% في عام ٢٠٠١ إلى ٤٩% في عام ٢٠٠٢ . ويرجع ذلك للمستوى المرتفع لسعر الفائدة على الريال بالمقارنة مع سعر الفائدة على الدولار الذي انخفض إلى أدنى مستوى له منذ أربعين عاما ، بالإضافة إلى الاستقرار النسبي في سعر صرف الريال .

### ٣. التسهيلات الائتمانية

ارتفع الرصيد القائم لاجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية في ديسمبر ٢٠٠٢ بمقدار ١٤ مليار ريال أو ما نسبته ١٤% عن مستواه في نهاية ديسمبر ٢٠٠١ ، مقارنة بارتفاع مقداره ٢٠ مليار ريال ونسبته ٢٦% في العام السابق .

جدول رقم (٢٠)

قروض وسلفيات البنوك التجارية

للقطاعات غير الحكومية <sup>(١)</sup> ، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢

(بملايين الريالات)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
حسب القطاع :			
الزراعة والاسماك	١٥٩٢,٥	٢٠٢٣,٥	١١٣٩,١
الصناعة	٩٥٢٩,٧	١١٥٠٧,٣	١٧٥٠٧,٩
البناء والتشييد	٢٦٦٥,٠	٢٧٠٢,١	٥٧٦٢,٩
التجارة	٢٢٦٩٩,٦	٣١٩٨٥,٠	٤٠٥٨٤,٠
تمويل الصادرات	٥٨١,٧	٣٩٦,٣	٩٠٥,٠
تمويل الواردات	١٠٥٣٠,٣	١٨٠٤٦,٣	١٦٤٥٢,٦
تمويل التجارة في السلع المصنعة	١١٥٨٧,٦	١٣٥٤٢,٤	٢٣٢٢٦,٤
أخرى	١٩٠٥٧,٧	٢٢٩١٢,٣	١٩٤٩٤,٢
القروض والسلفيات المصنفة	٢٠٢٠٢,١	٢٤١٨٧,٤	٢٤٧٣٣,٥
الاجمالي	٧٥٧٤٦,٦	٩٥٣١٧,٦	١٠٩٢٢١,٦
حسب الأجل :			
قروض وسلفيات قصيرة الاجل	٣٢٤٢٨,٦	٤٣٧١١,٢	٤٠٠٨١,٤
قروض متوسطة وطويلة الاجل	٣٤٠٨,٩	٤١٤٩,٠	٥٦١٧,٢
إستثمارات البنوك الاسلامية	١٩٧٠٧,٠	٢٣٢٧٠,٠	٣٨٧٨٩,٥
قروض وسلفيات مصنفة	٢٠٢٠٢,١	٢٤١٨٧,٤	٢٤٧٣٣,٥

(١) لا تشمل المساهمات الرأسمالية في المؤسسات المختلطة .

وبالنظر إلى التوزيع القطاعي للتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية إرتفعت حصة تمويل التجارة من ٣٤% في نهاية عام ٢٠٠١ إلى ٣٧% في نهاية عام ٢٠٠٢ . كما ازدادت الأهمية النسبية لتمويل الصناعة من ١٢% إلى ١٦% ، وارتفعت حصة البناء والتشييد من ٣% إلى ٥% . وبالمقابل إنخفضت الأهمية النسبية لتمويل الزراعة والاسماك من ٢% إلى ١% . وهبطت حصة القروض والتسهيلات المصنفة من ٢٥% إلى ٢٣% . ويقصد بالقروض والتسهيلات المصنفة تلك التي يجب وضع مخصصات لها بنسب مختلفة (قروض تحت المراقبة ، دون المستوى ، مشكوك فيها ، رديئة ) . وبصفة عامة فإن المخصصات لهذه القروض تفوق الـ ٨٠% من اجماليها وهذه نسبة عالية بكل المقاييس .

ويشير توزيع الائتمان بحسب الأجل إلى أن القروض والسلفيات قصيرة الأجل قد استأثرت بـ ٣٧% من جملة الائتمان في نهاية عام ٢٠٠٢ مقابل ٤٦% في العام السابق . وارتفعت أهمية القروض متوسطة وطويلة الأجل من ٤% إلى ٥% خلال نفس الفترة . كما ارتفعت حصة إستثمارات البنوك الإسلامية إلى إجمالي الائتمان من ٢٥% إلى ٣٥% .

وانخفضت نسبة الاقراض بالعملات الأجنبية إلى مجموع الاقراض للقطاع الخاص من ٤٣% في ديسمبر ٢٠٠١ إلى ٤١% في ديسمبر ٢٠٠٢ . وانخفضت نسبة القروض إلى الودائع بالريال من ٣٧% في نهاية عام ٢٠٠١ إلى ٣٤% في نهاية عام ٢٠٠٢ متأثرة بزيادة القروض بالريال بنسبة أقل من زيادة الودائع بالريال . أما فيما يتعلق بنسبة القروض للقطاع الخاص إلى الودائع بالعملات الأجنبية ، فقد انخفضت من ٢٥% إلى ٢٢% ، علماً بأن نمو الودائع بالعملات الأجنبية كان أكبر من ارتفاع الاقراض بهذه العملات .

## الباب الخامس ميزان المدفوعات

بالرغم من أن بلانا قد تعرضت للكثير من المصاعب والعمليات الارهابية ورغم محدودية الموارد وشحتها فان ماشهده اليمن من تحقيق نجاحات كبيرة تعزز الثقة بالاقتصاد اليمني ، انعكس بخاصة على معاملات اليمن مع العالم الخارجي خلال عام ٢٠٠٢ ، حيث اشادت كثير من المؤسسات والمنظمات الدولية بهذه الانجازات . كما شهد ميزان المدفوعات تطوراً ملموساً في الاعداد وفقاً لدليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة لعام ١٩٩٣ . وتشير البيانات الاولى ان الميزان الكلي للمدفوعات حقق فائضاً قدره ٧٥٧,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ مقابل فائض قدره ٦٥٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١ . وبلغت نسبة هذا الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٨% عام ٢٠٠٢ مقابل ٧% في العام السابق . وقد انعكس هذا الفائض على ارتفاع الاحتياطيات الاجنبية الاجمالية الذاتية للبنك المركزي اليمني من ٣٥٦٨,٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ الى ٤٢٩٠,٢ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٢ أو ما يكفي لتغطية مستوردات الجمهورية لحوالي ١٧ شهراً .

ويعزى هذا الفائض في ميزان المدفوعات الى الفائض في الحساب الجاري الذي بلغ ٥١٩,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ٦٧٠,٩ مليون دولار في العام السابق ، وقد انخفضت نسبة الفائض في الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي من ٧% الى ٥% خلال نفس الفترة . فمن جهة ارتفع الفائض في الميزان التجاري من ٧٦٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠١ الى ٧٧٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ . ويعزى ذلك الى زيادة الصادرات وخاصة صادرات النفط الخام . وبالمقابل ارتفع العجز في ميزان الخدمات بنسبة ٨% وكذا في

ميزان الدخل بنسبة ١١% . وانخفضت التحويلات الجارية بنسبة ٣% . وانخفض الفائض في الحساب الرأسمالي من ٩٦,٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ٥٧,٢ مليون عام ٢٠٠٢ . ولمزيد من التحليل سوف نتطرق الى المؤشرات والبنود الرئيسية لميزان المدفوعات .

جدول رقم (٢١)  
المؤشرات الرئيسية لميزان المدفوعات  
كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (\* ) ، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

البند / الفترة	٢٠٠١	٢٠٠٢(**)
	%	%
الحساب الجاري	٧,٢	٥,٢
الميزان التجاري	٨,٢	٧,٨
الصادرات	٣٦,٠	٣٦,٠
الواردات	-٢٧,٨	-٢٨,٢
الخدمات (صافي)	-٧,٢	-٧,٤
الدخل (صافي)	-٧,٤	-٧,٧
التحويلات الجارية (صافي)	١٣,٦	١٢,٥
الحساب الرأسمالي (صافي)	١,٠	٠,٦
الميزان الكلي	٧,٠	٧,٦

(\*) بالأسعار الجارية  
(\*\*) بيانات أولية

### اولاً : الحساب الجاري

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية ، حيث حقق الحساب الجاري لعام ٢٠٠٢ فائضاً قدره ٥١٩,٥ مليون دولار ، وبلغت نسبة هذا الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ٥% مقابل ٧% في العام السابق .

### السلع والخدمات

انخفض الفائض في ميزان السلع والخدمات عام ٢٠٠٢ من ٨٨,٨ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ٤٦,٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ . ويعزى ذلك الى تنامي العجز العجز في ميزان الخدمات من ٦٧٧,٦ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ٧٣٣,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

### ١. الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري لعام ٢٠٠٢ فائضاً قدره ٧٧٩,٢ مليون دولار مقابل فائض قدره ٧٦٦,٤ مليون دولار عام ٢٠٠١ . وبلغت نسبة هذا الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٨% في عام ٢٠٠٢ . ويعزى الفائض في الميزان التجاري الى ارتفاع اجمالي الصادرات من ٣٣٦٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ٣٥٨٤,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

### الصادرات

ارتفع اجمالي قيمة الصادرات من ٣٣٦٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ٣٥٨٤,٢ مليون دولار بزيادة قدرها ٢١٧,٣ مليون دولار ونسبتها ٦,٥% عن صادرات العام السابق . وبلغت نسبة قيمة الصادرات لعام ٢٠٠٢ الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٣٦% .

### صادرات النفط الخام

بلغ اجمالي قيمة صادرات النفط الخام خلال عام ٢٠٠٢ نحو ٣١٢٢,٢ مليون دولار ويمثل ما نسبته ٨٧,١% من اجمالي قيمة الصادرات . وقد ارتفعت صادرات النفط الخام من ٢٩٠٥,١ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ٣١٢٢,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ بارتفاع قدره ٢١٧,١ مليون دولار ونسبته ٧,٥% عن العام السابق . ويرجع ذلك اساساً لارتفاع اسعار النفط العالمية . وعند استبعاد حصة شركات النفط يلاحظ ان حصة الحكومة من النفط الخام قد ارتفعت بنسبة ١% من ١٥٨٥,٤ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ١٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ . ويعزى ذلك لارتفاع متوسط اسعار التصدير من ٢٣,٠ دولار للبرميل الى ٢٤,٦ دولار للبرميل رغم انخفاض الكمية المصدرة من ١٨٩ الف برميل يومياً الى ١٧٨ الف برميل يومياً .

### الواردات

ارتفعت الواردات بنسبة ٧,٩% من ٢٦٠٠,٤ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ٢٨٠٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢ وذلك لتلبية احتياجات الاستهلاك والاستثمار .

### الخدمات (صافي)

ارتفع العجز في صافي ميزان الخدمات خلال عام ٢٠٠٢ بمقدار ٥٥,٦ مليون دولار وبنسبة ٨,٢% عن العام السابق ، حيث بلغ ٧٣٣,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ٦٧٧,٦ مليون دولار عن ٢٠٠١ . ويرجع ذلك الى انخفاض اجمالي المقبوضات بمقدار ٤,٨ مليون دولار ، حيث انخفض من ١٧٠,١ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ١٦٥,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢ في حين ان اجمالي المدفوعات قد ارتفع من ٨٤٧,٧ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ٨٩٨,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢ بمقدار ٥٠,٨ مليون دولار وبزيادة نسبتها ٦% .

وتجدر الإشارة الى ان نسبة اجمالي المتحصلات الى صافي الخدمات لعام ٢٠٠٢ قد بلغت ٢٢,٥% فيما بلغت نسبة المدفوعات الى صافي الخدمات ١٢٢,٥% . وتعزى زيادة العجز في صافي ميزان الخدمات الى عجز معظم البنود المكونة له باستثناء بند الاتصالات حيث بلغ اجمالي هذا البند ٤٠,٢ مليون دولار ولم يطرأ عليه أي تغيير عن العام السابق ٢٠٠١ .

**الدخل (صافي)**

ارتفع العجز في صافي ميزان الدخل بنسبة ١٠,٨% من ٦٩٠,٩ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ٧٦٥,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢ . ويعزى ذلك الى انخفاض اجمالي المتحصلات من الدخل من ١٧٨,٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ١٣٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢ وارتفاع اجمالي المدفوعات بمقدار ٣١ مليون دولار من ٨٦٩,٤ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى ٩٠٠,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢ نتيجة ارتفاع عائدات الاستثمار المباشر المحولة الى الخارج .

#### **١. التحويلات الجارية (صافي)**

سجل صافي التحويلات الجارية عام ٢٠٠٢ تراجعاً بلغ ٣٤,٠ مليون دولار ، حيث كان في عام ٢٠٠١ نحو ١٢٧٣ مليون دولار وبلغ في عام ٢٠٠٢ نحو ١٢٣٩ مليون دولار ، حيث انخفضت المتحصلات بمبلغ ٣٢,٢ مليون دولار مقابل انخفاض قدره ١٢٧,٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ . وارتفعت المدفوعات الى الخارج بمقدار ١,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ مقابل انخفاض قدره ١,٠ مليون دولار عن عام ٢٠٠١ .

ويلاحظ انخفاض التحويلات الحكومية في عام ٢٠٠٢ بمقدار ٣٨,٧ مليون دولار مقابل انخفاض قدره ٣٠,١ مليون دولار في العام السابق ٢٠٠١ . كما ان تحويلات القطاعات الاخرى سجلت زياده قدرها ٤,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ويعود ذلك الى ارتفاع تحويلات المغتربين والتحويلات الاخرى .

#### **ثانياً : الحساب الرأسمالي**

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات ويمثل التحركات الرسمية والخاصة والتي تتمثل في القروض الخارجية واقساطها المسددة ، بالإضافة الى حركة الاستثمارات الرسمية والخاصة . وقد حقق هذا الحساب فائضاً قدره ٥٧,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ مقابل فائض قدره ٩٦,٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ . وحقق الاستثمار المباشر فائضاً قدره ٢٣٧,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ١٥٥,١ مليون دولار عام ٢٠٠١ . اما الاستثمارات الاخرى فقد بلغ مقدار العجز فيها ١٧٤,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢ مقابل عجز مقداره ٥٧,٢ مليون دولار عام ٢٠٠١ . وبلغت نسبة الفائض في الحساب الرأسمالي الى الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٢ حوالي ٠,٦% مقابل فائض نسبته ١% الى الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠١ . اما المسحوبات من القروض الخارجية فقد بلغت ١٤٩,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٢ وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي ١,٥% ، وهى نفس النسبة التى سجلت في العام السابق . كما بلغت التزامات اقساط القروض الخارجية في عام ٢٠٠٢ نحو ١١٠,٣ مليون دولار ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي ١,١% مقابل نسبة قدرها ١,٨% عام ٢٠٠١ .

#### **ثالثاً : الميزان الكلى**

حقق الميزان الكلى فائضاً قدره ٧٥٧,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ مثل نسبة قدرها حوالي ٨% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل نسبة بلغت ٧% الى الناتج المحلي الاجمالي في العام السابق . ونتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي فقد تأثرت حركة أرصدة القطاع النقدي ومعاملاتها معبراً عنها بصافي الموجودات الاجنبية حيث بلغت الزيادة في الاحتياطيات الخارجية الصافية للبنك المركزي اليمني ٧٥٧,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ٧٠٣,٣ مليون دولار عام ٢٠٠١ ويعود ذلك اساساً لارتفاع اسعار النفط العالمية رغم انخفاض الكمية المصدرة .

جدول رقم (٢٢)

ميزان المدفوعات لعامي ، ٢٠٠١-٢٠٠٢

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البنود / الفترة	٢٠٠١	*٢٠٠٢
<b>الحساب الجاري</b>	<b>٦٧٠,٩</b>	<b>٥١٩,٥</b>
السلع والخدمات	٨٨,٨	٤٦,٠
١- الميزان التجاري	٧٦٦,٤	٧٧٩,٢
الصادرات منها :	٣٣٦٦,٩	٣٥٨٤,٢
النفط الخام	٢٩٠,٥,١	٣١٢٢,٢
حصة الحكومة	١٥٨٥,٤	١٦٠٠,٠
حصة الشركات	١٣١٩,٧	١٥٢٢,٢
الواردات	-٢٦٠٠,٤	-٢٨٠٥,٠
٢- الخدمات (صافي)	-٦٧٧,٦	-٧٣٣,٢
دائن	١٧٠,١	١٦٥,٣
مدين	-٨٤٧,٧	-٨٩٨,٥
النقل	-٣٢٩,٢	-٣٥٦,٩
السفر	-٤٠,٧	-٣٩,٥
الاتصالات	٤٠,٢	٤٠,٢
خدمات التشييد	-٣٨,٧	-٢٩,٩
التأمين	-٥٩,١	-٦٣,٨
خدمات تجارية أخرى	-٢٣٣,٦	-٢٦٨,٥
خدمات حكومية غ.م.أ	-١٦,٥	-١٤,٨
٣- الدخل (صافي)	-٦٩٠,٩	-٧٦٥,٦
دائن	١٧٨,٥	١٣٥,٠
مدين	-٨٦٩,٤	-٩٠٠,٦
عائدات الاستثمار المباشر	-٦٩٠,٩	-٧٦٥,٦
عائدات الحافظة والاستثمارات الأخرى	١٠٩,٠	٧٤,١

(\*) بيانات أولية

تابع جدول رقم (٢٢)

ميزان المدفوعات لعامي ، ٢٠٠١-٢٠٠٢

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البنود / الفترة	٢٠٠١	٢٠٠٢*
٤- التحويلات الجارية (صافي)	١٢٧٣,٠	١٢٣٩,٠
دائن	١٣٤٤,٤	١٣١٢,٢
مدين	٧١,٤-	٧٣,١-
الحكومة العامة	٤١,٨	٣,١
القطاعات الأخرى	١٢٣١,١	١٢٣٦,٠
الحساب الرأسمالي والمالي	٩٦,٥	٥٧,٢
١- الحساب المالي	٩٦,٥	٥٧,٢
١,١ الاستثمار المباشر	١٥٥,١	٢٣٧,٣
٢,١ إستثمارات الحافطة	١,٤-	٥,٨-
أصول	١,٤-	٥,٨-
خصوم		
٣,١ إستثمارات أخرى	٥٧,٢-	١٧٤,٣-
أصول	٥,٦	٢٠٥,٣-
خصوم	٦٢,٨-	٣١,٠
الخطأ والسهو	١١٤,٢-	١٨١,٠
الميزان الكلي	٦٥٣,٢	٧٥٧,٧
التمويل	٦٥٣,٢-	٧٥٧,٧-
أ- صافي الأصول الاحتياطية (الزيادة = -)	٧٠٣,٣-	٧٥٧,٧-
الأصول الاحتياطية	٧٦٢,٦-	٧٤٩,٠-
إلتزامات السلطات النقدية	٥٩,٣	٨,٧-
قروض صندوق النقد الدولي (صافي)	٧٠,٨	٨,٨
قروض صندوق النقد العربي (صافي)	١٥,٩-	٨,٩-
إلتزامات تشكل احتياطات السلطات النقدية الأجنبية	٤,٤	٨,٦
ب- تخفيف اعباء ومتأخرات الديون	٥٠,٢	٠,٠

\* أوليه